مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 7 العدد 3، 2010، ص ص 395 - 438

انتخابات تشرين الأول عام 1956م في الأردن

وترأس الحزب الوطني الاشتراكي للحكومة

احمد القضاة *

ملخص

يتناول **البحث** انتخابات تشرين الأول عام 1956م في الأردن وترأس الحزب الوطني الاشتراكي للحكومة، اعتمادا على الوثائق الرسمية والعربية والأجنبية المنشورة، وغير المنشورة والمذكرات والمقابلات الشخصية، لما تمثله هذه الوثائق من أهمية وثائقية في الدراسات والأبحاث التاريخية لأهمية المعلومات التي تقدمها.

فبينت الدراسة أن المعارضة السياسية طالبت بإجراء انتخابات حرة نزيهة، خاصة وأن انتخابات عام 1954م جاءت مزورة؛ إذ اشترك الجيش فيها، وعمدت حكومة توفيق أبو الهدى إلى إسقاط أعضاء المعارضة. وجاءت انتخابات عام 1956م تتويجاً لهذه المطالب، وعلى الرغم من الاستعداد للانتخابات فإن فكرة تأجيل الانتخابات سيطرت على القصر؛ لأن الظروف التي تحيط بالأردن لا تشجع على ذلك كالاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية، وخطورة حدوث انقسامات داخل البلاد، امتداد للخلافات بين المرشحين، ومع ذلك فقد وافق القصر على إجراء الانتخابات؛ لأنها تمثل مطلباً رئيسياً للأحزاب المشاركة فيها، وطرحت الأحزاب برامجها بكل حرية. وعكست هذه البرامج مطالب الشعب المتمثلة بإنهاء المعاهدة الأردنية- البريطانية، ورفض الأحلاف الغربية، وإلغاء المعونة البريطانية واستبدالها بمعونة عربية، لذا جاء نجاح الأحزاب في الانتخابات، وعزز توجه الملك حسين إلى سليمان النابلسي بتشكيل أول حكومة حزبية ائتلافية من الأحزاب السياسية. وتضمن البيان الوزاري لحكومة النابلسي مطالب الشعب أيضا كإطلاق الحريات، ورفض الأحلاف، وإنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية والسير على الخط العربي بالتوجه إلى مصر وسورية.

المطالبة بإجراء انتخابات حرة نزيهة:

ازدادت الحركة الوطنية قوة بوحدة الضفتين عام 1950م، وصدور الدستور الجديد عام 1952م، فأخذت تنشط في معارضتها للأوضاع السياسية القائمة آنذاك وخاصة فيما يتعلق بعلاقات الأردن مع بريطانيا، وللحد من النفوذ البريطاني، طالبت الحركة الوطنية بإسقاط حلف

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2010.

* جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

بغداد، وإقالة كلوب باشا عن قيادة الجيش العربي الأردني، وإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية لعام 1948.

وبعد نجاحها في إفشال محاولات ضم الأردن لحلف بغداد، وإنهاء خدمات كلوب، أخذت تطالب بإيصال حكومة ديمقراطية تتجه سياستها نحو النهج العربي التحرري. حيث جاءت انتخابات تشرين الأول عام 1954م غير نزيهة، فقد تدخلت الحكومة في الانتخابات لصالح مرشحيها، فأثار التدخل الحكومي في الانتخابات احتجاجاً شعبياً واسعاً، فاندلعت المظاهرات في نابلس، وعمان، ورام الله، وإربد ضد الحكومة[1] وزجت الحكومة بالجيش لقمع المظاهرات واعتقلت عشرات المعارضين، وأدى تدخل الجيش إلى وقوع العديد من القتلى والجرحى، وأعلن عن إضراب عام احتجاجاً على التدخل الحكومي في الانتخابات[2].

عهد الملك حسين إلى توفيق أبي الهدى لتشكيل الوزارة بعد الانتخابات، وكان الملك راغبا في أن يشترك في الحكومة كل من: سعيد المفتي وفوزي الملقي وهزاع المجالي وحكمت المصري، فاشترط المفتي والملقي حل مجلس النواب لدخول الحكومة بسبب تدخلها في الانتخابات إلا أن أبا الهدى أشار على الملك حسين بأنه في حالة حل المجلس ستندلع المظاهرات من جديد، فوافق الملك على هذا الرأي خشية اندلاع الاضطرابات من جديد[3].

واستمر المفتي والملقي في رفضهما الاشتراك في الحكومة على الرغم من ضغط الملك عليهما وقد تأثر الملك كثيرا لعدم اشتراكهما، في حين شارك المجالي في هذه الحكومة[4].

وبعد استقالة حكومة أبي الهدى وتشكيل حكومة برئاسة سعيد المفتي في 30أيار عام 1955م أخذت البرقيات تصل إلى الديوان الملكي ورئاسة الوزارة تطالب بحلٍ مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة لأن المجلس لا يمثّل الأمة، لذا انعقد مجلس الوزراء لأكثر من مرة لهذه الغاية فانقسم الوزراء في أول الأمر إلى ثلاث مجموعات، الأولى طالبت بحل المجلس وأخذوا يهددون بالاستقالة، في حين دعت المجموعة الثانية إلى التريث، أما المجموعة الثالثة فقد دعت إلى الإبقاء على المجلس، فالقسم الذي طالب بحل المجلس يرى أن المجلس لا يمثل الشعب، كما إنهم لا يخشون أن لا يحصلوا على الثقة[5].

تكاثفت الجهود الاستعمارية البريطانية الرامية إلى ضم الأردن لحلف بغداد في عام 1955م، فشهد الأردن على إثرها محادثات سياسية، وفي غضون تلك المحادثات تحولت البلاد إلى بركان من الغليان السياسي، والعداء الوطني الصريح للإمبريالية والأحلاف الاستعمارية، فطالبت الحركة الوطنية بإسقاط الحكومات المتعاقبة؛ لسياساتها الرامية إلى إدخال الأردن في حلف بغداد وإجراء انتخابات حرة نزيهة[6].

وعلى أثر استقالة حكومة المفتي وتشكيل المجالي وزارته الأولى في 1955/12/15، عقد قادة الأحزاب في 15 كانون أول عام 1955م، مؤتمرا في عمان ضم: حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الوطني الاشتراكي والحزب الشيوعي الممثل في الجبهة الوطنية، والإخوان المسلمين، والقوميين العرب، وطالبوا بإسقاط حكومة هزاع المجالي لسياستها الرامية إلى ضم الأردن إلى حلف بغداد وبعد استمرار الحكومة اشتدت المظاهرات وتحولت المطالب من إقالة الحكومة إلى حل المجلس النيابي الرابع[7].

وخلال تلك الأحداث اجتمع ممثلون عن الأحزاب والمستقلين في مقهى قصر الحمراء في رام الله، وطالب المجتمعون بإبقاء المظاهرات جارية حتى إقالة الحكومة وحل مجلس النواب[8]، إثر تفاقم الوضع التمس هزاع المجالي من الملك حسين حل مجلس النواب[9] وقبول استقالته[10].

بعد استقالة حكومة هزاع المجالي التي حلت مجلس النواب في 19 كانون الأول عام 1955[11]، عهد الملك حسين إلى إبراهيم هاشم بتشكيل الوزارة، وكلفت حكومته بالإشراف على الانتخابات النيابية الجديدة. وعلى أثر ذلك التقى قادة الأحزاب في عمان، وشكلوا اللجنة الوطنية للتحضير للانتخابات المرتقبة [12]، وحدد إبراهيم هاشم يوم 15 نيسان 1956م موعداً لإجراء الانتخابات[13]، ولكن لم يلبث أن تبين أن وزير الداخلية عباس ميرزا لم يوقع مرسوم الحل مع الملك ورئيس الوزراء كما يقضي الدستور، وبعد صدور الإرادة الملكية بحل المجلس بدون توقيع وزير الداخلية سارع أعضاء المجلس المنحل برئاسة أحمد الطراونة بدعوة أعضائه لبيته لرفع مذكرة إلى الملك بشأن هذه المخالفة الدستورية موقعة منهم للنظر فيها[14]. فأصدر المجلس العالي لتفسير القوانين قراراً بأن حل المجلس لم يكن مستوفياً شروطه الدستورية، وأن المجلس المنحل يعتبر قائماً، فبادر رئيس الوزراء إلى تقديم استقالته في 7 كانون الثاني 1956م[15] وربما أن هذا الخطأ الدستوري مقصود لمنع إجراء انتخابات.

وعندما تبين أن مجلس النواب سيبقى قائماً، اندلعت مظاهرات في أماكن مختلفة من المملكة [16]، ففي يوم 8 كانون الثاني عام 1956م قام المتظاهرون في عمان بإحراق عددٍ من دوائر الحكومة منها: مبنى وزارة الزراعة ودائرة البيطرة، ومدرسة تابعة لمشروع النقطة الرابعة[17] ومستشفى المدينة في عجلون[18]، وتوجه عدد من المتظاهرين إلى رئاسة الوزراء مطالبين بـ[19]:

1. حل المجلس النيابي.
2. إجراء انتخابات جديدة تعبر عن إرادة الشعب.
3. عدم الانضمام لحلف بغداد.

عهد الملك إلى سمير الرفاعي بتشكيل حكومة جديدة بعد يومين من استقالة حكومة إبراهيم هاشم، على أن تتبنى الوزارة الجديدة تعزيز سيادة القانون والنظام، وتنظيم جهاز الدولة على أسس من الحق والكفاءة، والعمل على تحسين الحالتين الاقتصادية والاجتماعية في البلاد[20].

وللحد من خطورة الموقف المتأزم على أثر أحداث حلف بغداد سارعت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارىء، ومنع التجول وتدخل الجيش لقمع المظاهرات، وقام بحملات تفتيشية في عدد من المدن والقرى ومخيمات اللاجئين وذلك لجمع السلاح، كما أُودع الكثيرون في المعتقلات والمنافي الصحراوية[21]، لكن هذه الإجراءات لم تقف أمام الحركة الوطنية بل زادت من قوتها فعمت المظاهرات في معظم مدن المملكة في: إربد، والسلط، ونابلس، وأريحا، والخليل، والقدس[22].وفي 1956/1/9م قامت تظاهرات ضد عدم حل مجلس النواب، وطالب المتظاهرون مقابلة الملك حسين لبسط مطالبهم أمامه وهي[23]:

1. عدم الانضمام لحلف بغداد.
2. التعاون مع الدول العربية.
3. رفض عقد الصلح مع إسرائيل.
4. إجراء انتخابات حرة نزيهة تعبر عن رأي الشعب وإرادته.
5. رفع القيود عن الحريات.

تقدمت حكومة سمير الرفاعي ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب بتاريخ 26 كانون ثان عام 1956م، فأكد الرفاعي فيه رفض حكومته الدخول في حلف بغداد واحترام حقوق الأفراد والجماعات وفق القانون، ووصف الرفاعي في بيان حكومته المظاهرات الشعبية التي عمت البلاد بأنها عبث خطير، قامت به فئة من ذوي الضمائر الملتوية والعقول الطائشة، التي نزعت إلى التخريب والتدمير[24].

وفي أثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومة سمير الرفاعي، طالب حكمت المصري بتشكيل حكومة وطنية تتبنى المطالب الشعبية التالية[25]:

1. رفض حلف بغداد رفضاً قاطعاً.
2. العمل على تحرير البلاد من النفوذ الأجنبي بالتعاون مع الدول العربية المناهضة للاستعمار.
3. إطلاق الحريات العامة كحرية النشر والصحافة والاجتماع.
4. استفتاء الشعب بحدود قانون انتخابه، ليضمن حرية الانتخابات وحيادها ونزاهتها.

أثار بيان الرفاعي موجة عارمة من السخط والاستياء والاحتجاج، فسارعت القوى الوطنية في 28 كانون ثان 1956م إلى إصدار بيان أعلنت فيه عن قيام جبهة النضال العربي في الأردن لمقاومة الاستعمار والأحلاف وتحرير البلاد من السيطرة الأجنبية، وتألفت الجبهة من الأحزاب الوطنية وهي البعث والوطني الاشتراكي والشيوعي وأصدرت بياناً نددت فيه ببيان سمير الرفاعي الذي وصف المظاهرات الوطنية بالحوادث المؤسفة والوطنيين بذوي الضمائر الملتوية والعقول الطائشة، واتهمت كلوب بتدبير حوادث التخريب وطالبت في نهاية بيانها بما يلي[26]:

1. إسقاط حكومة سمير الرفاعي.
2. إقامة حكومة وطنية تحل المجلس النيابي الرابع المزوّر.
3. إجراء انتخابات نيابية تنبثق عنها حكومة قادرة على ممارسة سيادتها، وفرض إرادتها، وطرد المستعمرين، بالتعاون مع الدول العربية المتحررة.

وبعد الاستغناء عن خدمات كلوب في الأول من آذار عام 1956م سارع حزبا: البعث، والوطني الاشتراكي إلى تقديم مذكرة للملك حسين في 10 آذار 1956م، حُدد فيها مطالب الشعب الأردني: "إن بلوغ الشعب الأردني لأهدافه الوطنية في التحرر والوحدة، يتحقق بالمطالب التالية"[27]:

1. التعاون الوثيق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً مع الدول العربية المتحررة، والمناوئة للاستعمار وأحلافه، والتي تقف في وجه إسرائيل.
2. قبول المساعدات العربية المعروضة من مصر وسورية والسعودية.
3. تطهير الجيش تطهيراً كاملاً من الضباط البريطانيين وأعوانهم.
4. القضاء التام على كل مظاهر السياسة التي اتبعها كلوب في الجيش وجهاز الدولة.
5. إباحة الحريات العامة، ليساهم الجميع في معركة التحرر والإنشاء.
6. إطلاق سراح المعتقلين.

وجاء في ختام المذكرة:

"إننا نؤمن بأن تحقيق السياسة التحررية في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ بلادنا، يستلزم تضافر جهود جميع القوى الوطنية، وقيام حكومة تؤمن بهذه السياسة، وتتبناها، وتتمتع بثقة الشعب وتأييده، وتقف بوعي وحزم في وجه كل ضغط استعماري، وتعمل على تجنيب البلاد مؤامرات الاستعمار وأذنابه"[28].

وحظيت هذه المذكرة بتأييد القوى الوطنية والشعبية؛ لأنها تعبر عن مطالب الشعب والوطنيين وأهدافهم [29]، ومما هو ملاحظ فقد أشارت المذكرة إلى ضرورة تعيين حكومة تتمتع بثقة الشعب وذلك بإجراء انتخابات حرة يعبر فيها الشعب عن رأيه.

قدم الرفاعي استقالته في 20 أيار 1956م[30]، بسبب معارضة القوى الوطنية لحكومته، وعهد الملك إلى سعيد المفتي بتشكيل الوزارة على أن تعمل على بناء اقتصاد سليم يوفر للمواطنين حياة كريمة، واتخاذ خطوات سريعة تهيء لأفراد الشعب القدرة على مواجهة العدوان والدفاع عن كل شبر من أراضينا[31]،إلا أن الأحزاب رفضت الاشتراك بالحكومة، فاشترط الحزب الوطني الاشتراكي للدخول بالحكومة قبول المعونة العربية، وحل مجلس النواب[32]، ومع ذلك فقد ألف سعيد المفتي الوزارة في 22 أيار 1956.

زار السفير البريطاني سعيد المفتي في 5 حزيران 1956م، ودارت محادثات بين الطرفين حول المعونة البريطانية، فطلب المفتي من السفير أن تدفع بريطانيا المعونة المالية مباشرة إلى خزينة الدولة على اعتبار أن تلك المعونة ليست منحة، بل أجرٌ للقاعدتين الجويتين في المفرق وعمان[33].

وإثر هذه المحادثات طالب الحزبان: الوطني الاشتراكي والبعث العربي الاشتراكي من سعيد المفتي في 19 حزيران 1956م أن لا تدخل حكومته في مفاوضات مع بريطانيا، لتعديل المعاهدة قبل إجراء انتخابات نيابية جديدة لتأليف مجلس نواب جديد، يساعد في رسم سياسة تحررية للبلاد[34].

يبدو أن الغرض الأساسي من طلب الحزبين إجراء انتخابات حرة هو شعبية الحزبين في البلاد،واعتقادهما بالحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد في المجلس النيابي القادم، وبالتالي السير بالبلاد على الطريق التحرري بإلغاء المعاهدة لعام (1948م) والسير على النهج العربي في السياسة الخارجية.

وكان من بين أعمال حكومة المفتي إحالة راضي عناب على التقاعد وتعيين علي أبو نوار رئيسا للأركان بعد أن رفّع إلى رتبة لواء[35]، كما اتخذت قراراً بحل مجلس النواب الرابع على الرغم من أن سعيد المفتي قدم قبل ستة أيام من ذلك ببيان حكومته طالبا الثقة على أساسه، مخالفاً بذلك المادتين (53) و(54) من الدستور[36]. وجاءت استقالته بعد حل المجلس عملاً بنص الدستور لإفساح المجال لتأليف حكومة انتقالية تتولى إجراء انتخابات نيابية جديدة[37].

رحَّبَ الرأي العام بحل المجلس؛ لأن الانتخابات التي جاءت به كانت غير نزيهة[38]، فقد تدخلت الحكومة فيها تدخلاً مباشراً، وساعدت أنصارها ومؤيديها على النجاح، كما أن حل المجلس كان مطلبا تنادي به جميع الأحزاب السياسية في البلاد.

وبعد الإعلان عن حل المجلس النيابي في 26 حزيران عام 1956 واستقالة حكومة المفتي، سارعت القوى الوطنية إلى المطالبة بتشكيل حكومة تتمتع بالنزاهة لضمان حرية الانتخابات وتأمين الحياد الرسمي. وحذرت من العودة للأساليب التي سادت الانتخابات السابقة من ضغوطات واعتقالات وأعمال تزوير، وكذلك من استخدام الجيش لمحاربة المرشحين الوطنيين، وطالبت الحكومة المقبلة بإقرار الضمانات لمنع التزوير، وإطلاق حريتي الترشيح والانتخاب[39].

حكومة إبراهيم هاشم والانتخابات:

عهد الملك إلى إبراهيم هاشم تشكيل حكومة، تكون مهمتها الأساسية إجراء انتخابات حرة نزيهة[40]، فأعلنت الحكومة أن الانتخابات ستكون حرة نزيهة، وحددت الحادي والعشرين من تشرين الأول 1956م [41]موعداً لإجراء الانتخابات[42]، وأكد وزير الداخلية عمر مطر من جديد أن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة وستسير سيراً طبيعياً من دون تدخل من الحكومة[43].

واتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات لضمان حرية الانتخابات، ومشاركة أكبر عدد ممكن من الناخبين فيها، فأصدر رئيس الوزراء قراراً بتقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية رئيسة وأخرى فرعية، فكان عدد الدوائر الرئيسية في الضفة الشرقية إحدى عشرة دائرة، وكل دائرة قسمت إلى عدد من الدوائر الانتخابية الفرعية، أما الضفة الغربية فقد قسمت إلى سبع دوائر رئيسة وأخرى فرعية[44]، كما تم تعديل جديد في قانون الانتخاب، وذلك بتخصيص صندوق اقتراع لكل (1200) ناخب بدلاً من (800) ناخب[45].

وتميزت هذه الانتخابات بمشاركة الأحزاب السياسية القانونية والمحظورة، منها: الحزب الوطني الاشتراكي، والجبهة الوطنية، وحزب التحرير، والإخوان المسلمون وحركة "القومين العرب" وحزب البعث العربي الاشتراكي[46]، كما أن الجيش لم يشترك في الانتخابات كما كان في السابق، ففي اجتماع بمنزل زيد بن شاكر وبحضور الملك حسين والضباط الأحرار [47]دار نقاش حول مشاركة الجيش في الانتخابات، فطالب الضباط الأحرار بعدم تدخل الجيش كما كان يتدخل بتحريض من كلوب باشا في السابق، وأكد هذا أبو شحوت بقوله: "يا جلالة الملك لا نريد أن نعود إلى سياسة الماضي، عندما كان الجيش يشترك في الانتخابات لأغراض التزوير ويكلف بالتصويت لقوائم وأسماء معينة من محاسيب كلوب، نحن نرى أن يبقى الجيش في ثكناته متفرغاً

لواجبه ولا يشترك بالانتخابات.... "[48]، وحذر سليمان النابلسي وعبد الرحمن شقير إبراهيم هاشم من تدخل الجيش في الانتخابات وهددا بنزول مؤيديهما إلى الشارع[49].

وعلى الرغم من الإعلان عن عدم مشاركة الجيش في الانتخابات، إلا أن وكيل وزير الدفاع أصدر بياناً أعلن فيه أن التسجيل من أجل التصويت بالنسبة للجيش أمر اختياري، وبرغم ذلك فلم يسجل أي فرد من أفراد الجيش للتصويت في الانتخابات[50]، كما أن بعض وحدات الجيش أخذت بعض المحاضرات السياسية المتعلقة بعدم صلاحية الأحزاب، وقد يكون ذلك دلالة على أن هناك نية لتعليق الدستور وإقامة حكومة عسكرية[51].

وجرت عدة محاولات حزبية لتشكيل قوائم مشتركة لخوض الانتخابات؛ لأن الحركة الوطنية كانت ترى أن القوى المعارضة له ستعمل على إقصائها عن الساحة السياسية، وخاصة بعد نجاحها في إسقاط حلف بغداد وطرد كلوب، إلا أن موقف البعثيين حال دون تشكيل قوائم حزبية مشتركة[52].

واتخذت وزارة الداخلية عدة إجراءات لضمان نزاهتها، فقد قرر وزير الداخلية وضع إشارة على يد كل ناخب يعطي صوته بحبر يصعب محوه، ويشير هذا الخاتم على أن الناخب قد أعطى صوته في مراكز الاقتراع ورقم المركز، إلا أن هذا القرار لم يشمل الناخبين جميعهم[53]، وأعلنت الحكومة أسماء المرشحين في 1956/10/11م للاعتراض على أي مرشح، واستمرت فترة الاعتراض حتى 1956/10/15م[54].

وبعد قفل باب الترشيح، تبين أن عدد المرشحين 142 مرشحاً يتنافسون على 40 مقعداً على النحو الآتي[55]:

الرقم	اسم المنطقة	عدد المرشحين	المقاعد المحددة لكل منطقة
1	عمان	23	5
2	بدو الجنوب	3	1
3	القدس	10	3
4	الكرك	6	3
5	نابلس	12	4
6	رام الله	9	3
7	جنين	11	2
8	اربد	17	3

الرقم	اسم المنطقة	عدد المرشحين	المقاعد المحددة لكل منطقة
9	السلط	5	2
10	بيت لحم	9	2
11	الخليل	12	4
12	طولكرم	8	2
13	مادبا	3	1
14	معان	3	1
15	بدو الشمال	2	1
16	جرش	3	1
17	الطفيلة	3	1
18	عجلون	3	1
18 دائرة رئيسية		142 مرشحا	40 مقعدا

ولم تكن هذه الانتخابات محط اهتمام الأردنيين والعرب، بل حظيت باهتمام عالمي من قبل أمريكا وبريطانيا[56]، وخاصة أن الانتخابات جاءت بضغط من الحركة الوطنية، وفي بداية سير الأردن على الطريق التحرري بالاتجاه نحو النهج العربي في سياسته الخارجية مما شكل خطرا على وجود إسرائيل، التي أرست قواعدها كل من بريطانيا والولايات المتحدة.

تأجيل الانتخابات:

صاحب استعداد الحكومة للانتخابات توجّه ينادي بتأجيل الانتخابات نتيجة لتسارع الأحداث قبيل إجرائها. فقد عقد في عمان بمطلع تشرين الأول عام 1956م مؤتمر عُرف بمؤتمر اللاجئين الفلسطينيين الذي طالب بتأجيل الانتخابات، وإلغاء الأحزاب، وإعلان التعبئة العامة، وتجنيد القادرين على حمل السلاح[57]. وكذلك شهد عام 1956م سلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية على المواقع الأردنية ومنها: الرهوة 1956/9/11م، وغرندل 1956/9/14م، وقلقيلية 1956/10/11م[58]، وعلى أثر هذه الاعتداءات عرض العراق على الملك إرسال جنود للسيطرة على الانتخابات بذريعة إعداد إسرائيل لهجوم شامل ضد الأردن[59].

وحظي دخول الجنود العراقيين للأردن بتشجيع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا خوفاً من انعدام الاستقرار في الأردن في حالة فوز الأحزاب في الانتخابات[60]. أما إسرائيل فقد أعلنت على لسان بن غوريون أنه في حالة دخول القوات العراقية الأردن فإنه سيعمل على احتلال أجزاء من

الأراضي الأردنية[61]، على الرغم من أن الأردن والعراق قد أعطيا وعودا بعدم التورط في حرب ضد إسرائيل[62].

كما أن الرأي العام في الضفة الغربية كان يعارض فكرة إجراء انتخابات في تلك الفترة، فقد نقل الشيخ مصطفى الأنصاري[63] للملك حسين معارضة العديد من الفلسطينيين وخاصة طبقة الأثرياء في القدس والخليل وأماكن أخرى في الضفة الغربية لإجراء الانتخابات، بحجة أن البلاد بحاجة إلى فترة طويلة من الهدنة السياسية، قد تصل إلى ثلاث أو أربع سنوات بحيث لا تقوم الأحزاب السياسية خلالها بأي نشاط، والمطالبة بتعليق الدستور، وأن يحكم الملك حسين والجيش البلد في هذه الفترة[64].

ونتيجة لذلك دعا الملك إلى اجتماع ضم كلاً من: رئيس الوزراء، ووزير الدفاع ورئيس الأركان، ومدير الأمن العام بالإضافة إلى رئيس الديوان الملكي، وطلب الملك من المجتمعين أن يبدي كل واحد منهم رأيه حول إمكانية إجراء الانتخابات، فأشار مدير الأمن ورئيس الديوان بإلغاء الانتخابات وتعليق الدستور، بحجة أن البلاد مقبلة على ظروف غير اعتيادية بحكم الموقف العالمي من تأميم قناة السويس، وضرورة انصراف الجيش وأجهزة الدولة لمواجهة إسرائيل التي قد تتأثر بما ستقود إليه الانتخابات من انقسامات شعبية، قد تصل إلى حد انتشار الفوضى[65].

أما وزيرا الدفاع والداخلية ورئيس الأركان فقد رحبوا بفكرة إجراء الانتخابات، واشترط رئيس الأركان وضع جميع أفراد الأمن تحت قيادته دون تدخل أحد لحفظ الأمن، كما رحب إبراهيم هاشم بإجراء الانتخابات[66].

ويرى الملك حسين أن الوضع الداخلي لا يسمح بمثل هذا الإجراء، وأن مطالب الأحزاب في تلك الفترة ركزت على ضرورة إسقاط المجلس النيابي الرابع وإجراء الانتخابات. لذلك خشي الملك أن تثير الأحزاب الشغب، وتخوّف من تدخل مصر وسورية لدعم الأحزاب مستفيدين من زيارة الملك الأخيرة للعراق في آذار عام 1956م، ليثيروا مرة أخرى شبح حلف بغداد[67]، ولذلك وفي نهاية الاجتماع الذي عقده الملك اتّخذ قرار بإجراء انتخابات حرة نزيهة، وأن تترك مسؤولية الأمن لرئيس أركان الجيش وحده[68].

منحت الحكومة الحرية الكاملة للمرشحين لطرح برامجهم على أسس حزبية، وخففت من القيود السياسية، فسمحت بعقد الاجتماعات لإجراء المناقشات حول مختلف القضايا تمهيدا للانتخابات[69]، لكنها منعت المرشحين من استخدام مكبرات الصوت العامة أو النقالة عند إلقاء الخطابات الانتخابية وهذا الإجراء حد من فعالية المتحدثين ومن حجم الاجتماعات الحزبية[70]

وفي هذه الانتخابات اقتصر دور الملك حسين على زيارة مختلف المناطق من المملكة وإلقاء الخطابات أمام العامة فألقى الملك خطابين يخلوان من أي مغزى سياسي وربما أراد الملك من هذه الانتخابات أن يفوز أكبر عدد من المعتدلين[71]، واتخذت الحكومة بعض الإجراءات ضد الموظفين الذين تدخلوا في الانتخابات وذلك بنقلهم من مراكز عملهم[72].

أجريت الانتخابات في موعدها المحدد بـ 1956/10/21م، ولضمان سيرالانتخابات ونزاهتها أغلقت الحكومة طرق المواصلات بين مختلف مناطق الانتخاب، وذلك لمنع الناخبين من الاقتراع في أكثر من منطقة، وأغلقت الحدود بين الأردن وسورية طيلة ساعات الانتخاب[73]، كما صرح وزير الداخلية انه لن يصوت أحد دون إثبات شخصيته[74].

قانون الانتخاب:

جاءت انتخابات عام 1956م وفقاً لقانون الانتخاب الصادر في 1947/4/16م، الذي يخوّل أي أردني ذكر يبلغ (18) سنة فما فوق حق الانتخاب، شرط أن لا يكون قد فقد حقوقه المدنية بسبب إدانة محكمة له، وأن يتمتع بكامل قواه العقلية، وأن لا يكون من أقارب الملك ضمن درجات معينة[75].

وتجري الانتخابات بصورة مباشرة بحيث يجمع الناجح من المرشحين غالبية الأصوات إلا في حالة عضوين من البدو في مجلس النواب، اللذين يختارهما مجلس مكون من عشرة أشخاص من رؤساء العشائر المطلوب تمثيلهم، ويتم كذلك الاحتفاظ بعدد ثابت من المقاعد في مجلس النواب للأقليات الدينية والعرقية الأساسية وهي: مقعدان للشركس وسبعة للمسيحيين من ضفتي الأردن الشرقية والغربية وفي الحالة الأخيرة يكون التمثيل مبالغا فيه نظرا لأن هناك أربعين عضوا فقط من عموم المجلس (20 من كل ضفة) وان نسبة السكان المسيحيين في الأردن لا تزيد عن عشر مجموع السكان[76]، وعلى الرغم من وجود حركة نسويه نشطة في الأردن والمسماة "اتحاد النساء العربيات" الذي عمل لصالح حقوق المرأة السياسية إلا أن النساء لم يسمح لهن بالاقتراع[77].

الأحزاب[78] المشاركة وطروحاتها:

طرحت الأحزاب برامجها بحرية، فوزعت الكراسات والبيانات الرسمية، وعلى أثر الحملات الانتخابية امتلأت الشوارع بالشعارات، ففي القدس غطيت بوابتان من بوابات المدينة القديمة بالشعارات المطالبة بإنهاء المعاهدة[79]، وأثناء الاجتماعات الحزبية وقعت بعض المشادات بين الأحزاب، وأخذ مرشحو الأحزاب يصفون بعضهم بعضاً بالخيانة، ووقعت بعض الاصطدامات مما

أدى إلى تدخل السلطات الأمنية، كما وجه الملك حسين خطاباً إلى شعبه دعاهم إلى الوقوف صفاً واحداً في هذا الظرف الحرج، وندد بالمتشدقين بالوطنية الكاذبة. وعلى أثر هذا الخطاب أرسل المعتدلون برقيات تأييد للملك ولكن هذا الخطاب حسب رواية السفير العراقي لم يرض الأحزاب، وخاصة البعثيين الذين أخذوا يصرّحون بأنهم مرشحو القصر الملكي وقيادة الجيش، فجاء الخطاب الملكي ضد ما يرغبون، واعتقدت الأحزاب الأخرى أن الملك سيؤجل الانتخابات منتهزا الظروف الحرجة الحالية[80].

أولا: الحزب الوطني الاشتراكي[81]:

خاض الحزب الانتخابات بخمسة عشر مرشحاً، سبعة في الضفة الشرقية وثمانية في دوائر الضفة الغربية[82]، حيث تمتعوا بمكانة شعبية في دوائرهم الانتخابية[83]، وتمتع مرشحو الأحزاب الأخرى بثقل انتخابي لأن اختيار هؤلاء المرشحين يتم من قبل لجنة الأحزاب التي شكلت لهذا الخصوص، حيث يرشح الشخص الأقوى انتخابياً بالمنطقة التي يترشح بها بغض النظر عن انتمائه الحزبي[84].

لم تكن للحزب أية ايدولوجية سياسية محددة، لذلك أعلن مرشحو الحزب خوضهم الانتخابات على مبادىء الحزب الوطني الاشتراكي العامة[85]، وقد دعا الحزب إلى[86]:

1. الوحدة العربية في ظل حكم ديمقراطي مستقل.
2. محاربة الأحلاف الاستعمارية والنفوذ الأجنبي.
3. ممارسة سياسة الحياد الإيجابي.
4. انتهاج سياسة عربية تحررية لقبول المعونة العربية ورفض المساعدات الأجنبية.
5. إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية.

وعلى الساحة الداخلية، دعا الحزب إلى إقامة حكم ديمقراطي حقيقي يؤمن بأن الأمة مصدر السلطات وأن إرادة الشعب هي أساس السلطة، وممارسة الحريات العامة وخاصة حريات: الرأي والتفكير والتعبير والاجتماع والعبادة والعقيدة بدون قيود، وإشاعة الوعي القومي والسياسي بين جميع طبقات أفراد الشعب، ونشر التعليم على أوسع نطاق، وتقرير مجانيته في جميع مراحله، وتحقيق المساواة بين أفراد الشعب، واختيار موظفي الدولة على أسس وظيفية وعلمية سليمة[87].

ونتيجة للمكانة التي تمتع بها مرشحو الحزب، فقد فاز 11 مرشحا[88] وفشل في هذه الانتخابات سليمان النابلسي، الذي ادعى بان الانتخابات قد زورت ضده في منطقة عمان بقوله:

"ليش هو الشعب اللي انتخب"[89]، ويعود فشل سليمان النابلسي إلى طبيعة التركيب السكاني لمدينة عمان، فمعظمهم يعارض الخط اليساري[90]، والى تزاحم مرشحي المعارضة في منطقة عمان[91]. يذكر النابلسي والوثائق العراقية بأنه قد خطط لإسقاطه في الانتخابات حتى يؤتى به كرئيس للوزراء؛ لأن نتائج الانتخابات كانت توحي بفوز أعضاء حزبه بأكبر عدد في الانتخابات[92].

ثانيا: حزب البعث العربي الاشتراكي[93]:

تقدم حزب البعث بستة عشر مرشحا للانتخابات في دوائر الضفة الغربية والشرقية[94]، ولم يتعاون مع الجبهة الوطنية[95]، لأنهم وعدوا من قبل شخصيات متنفذة في الجيش بضمان خمسة عشر مقعداً للحزب في مجلس النواب، على أن لا يتعاونوا مع أية جهة خاصة الشيوعيين[96].

كان حزب البعث الأكثر جدية والأفضل تنظيما في أثناء الانتخابات، فكان برنامجه الانتخابي يعكس كل معنى من معاني الرأي الوطني الأردني[97]، بداية دعا الحزب في برنامجه الانتخابي المواطنين إلى ممارسة حقهم الانتخابي باعتباره واجباً قومياً مقدساً، وأن يضعوا نصب أعينهم مصلحة الوطن، فينتخبوا من يمثلهم في المجلس القادم على أساس مبادئهم وأخلاقهم حتى يضمن للأردن انسجاماً كاملاً مع الحركة القومية العربية[98].ودعا الحزب في برنامجه إلى[99]:

1. احترام الدستور نصاً وروحاً والمحافظة عليه،احترام الحريات العامة والخاصة.
2. إلغاء قانون الدفاع والقوانين الرجعية الأخرى.
3. استكمال تعريب الجيش، وتمويله تمويلاً عربياً، وتطبيق مبدأ خدمة العلم.
4. إعادة تنظيم الجهاز الحكومي، وتطهيره من الفساد، وحماية الموظفين من المحسوبية والعبث، وتحسين الأحوال المعيشية لصغار الموظفين.
5. رفض الصلح مع اليهود بأي شكل من الأشكال، والإبقاء على القضية الفلسطينية حية، ومقاومة كل محاولة لتصفيتها.
6. قبول المعونة العربية بديلاً للمعونة البريطانية.
7. إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية.
8. مقاومة الأحلاف، وتبني سياسة الحياد الإيجابي.
9. العمل على الدخول في اتحاد مع مصر وسورية، وتوحيد الجيوش المحيطة بإسرائيل.

وتمثل نشاطه بتنظيم المسيرات والاجتماعات، فقد عقد حزب البعث عدداً من الاجتماعات في مناطق مختلفة، فعقد اجتماعاً عاماً ضم أعضاء الحزب في مقهى الزعترة داخل باب العمود وتحدث فيه كل من: عبدالله نعواس وبهجت أبو غربية[100]،كما أقام سليمان الحديدي وإبراهيم العابد في عمان مهرجاناً انتخابياً كبيراً في مقهى الجامعة العربية الواقعة أمام الجامع الحسيني[101].

ونظم أعضاء الحزب مهرجاناً كبيراً تأييداً لمرشحيه في منطقة نابلس في مقهى الشيخ قاسم بالقرب من ساحة المنارة، وتحدث فيه: عبدالله الريماوي وكمال ناصر ومنيف الرزاز ويوسف الخطيب[102].

وتذكر الوثائق العراقية أن الحزب حصل على الدعم المالي من القنصلية المصرية ومن المكتب السوري الثاني[103]، إلا أنه لم يحظ بالنجاح المأمول، فقد فاز عن حزب اثنان،هما عبدالله الريماوي وكمال ناصر؛ ويعود ذلك لسببين:

1- انحراف الحزب عن حلفائه في الجبهة الوطنية، وإصرار مرشحيه على خوض الانتخابات بشكل مستقل مدفوعين بالغرور والمبالغة الزائدتين بالنفس[104].

2- تحول الدعم من المصادر الرئيسة لقوته، وهم الطلبة المثقفون، خاصة أن العدد الأكبر من أعضاء الحزب معلمون، في الوقت الذي أخذ فيه الاشتراكيون والجبهة الوطنية في اجتذاب الطلبة[105].

ثالثا: الحزب الشيوعي[106]:

خاض الانتخابات بعشرة مرشحين[107] ضمن كتلة الجبهة الوطنية، لأنهم أرادوا أن يتواروا عن الأنظار في الانتخابات[108]، وحاولت الجبهة ضم حزب البعث إلى صفوفها، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك[109].

استعدت الجبهة الوطنية للانتخابات بشكل مميز، فعقدت الاجتماعات والحملات الانتخابية خاصة في منطقتي رام الله والقدس، كما انتخبت الجبهة مكتباً تحضيريا للانتخابات في رام الله بإدارة فائق ورّاد، وقامت مسيرات حاشدة تأييداً لورّاد، ففي 8 تموز قامت الجبهة بمسيرة حضرها أكثر من 700 شخص من الشيوعيين من أريحا ونابلس والخليل والضفة الشرقية[110].

لم تقف الحكومة ضد الشيوعيين في الانتخابات، فقد صرح إبراهيم هاشم بأن الشيوعيين هم جزء من الأردنيين وأنهم أبناؤه، وسيجدون من الحرية ما يجده سواهم من الأحزاب الأخرى[111]،

إلا أن الحكومة اعتقلت عبد الرحمن شقير وجودت شهوان مرشحي الحزب لتهجمهما على العراق فور عودة الملك حسين من لقائه مع الملك فيصل[112]. وإثر اعتقال الشيوعيين أرسلت البرقيات إلى الديوان الملكي مطالبة بالإفراج عن المعتقلين وقد وصفت بأنها تخالف سير الانتخابات[113]، وعلى الرغم من اعتقال عبد الرحمن شقير وجودت شهوان فقد أعلنت الحكومة أنه لا شيء يمنع هذين الشخصين من الترشيح بسبب اعتقالهما من الناحية القانونية[114]، وتم قبول ترشيح عبد الرحمن شقير بعد أن دفع وكيله عيسى مدانات المبلغ المخصص للانتخابات، وكان رقم الإيصال المالي (96699)[115].

تقدم الحزب ببرنامج انتخابي، تضمن مختلف القضايا التي تهم المواطنين في تلك الفترة، كما ينسجم مع السياسة العربية التحررية، فقد دعا الحزب في برنامجه إلى[116]:

1. إطلاق الحريات العامة وضمان حرية العقيدة والرأي والصحافة وتأليف الأحزاب والنقابات.
2. تطهير جهاز الدولة من الرشوة والفساد والمحسوبية، ومعاملة جميع المواطنين على قدم المساواة في الحقوق والواجبات على اختلاف معتقداتهم.
3. التعاون مع جميع الشعوب العربية، لتحرير العالم العربي من الاستعمار.
4. العمل على قيام حكومة وطنية، تسير بالأردن من دون التواء مع قافلة البلدان العربية المتحررة.
5. قبول المعونة العربية عوضاً عن المعونة الأجنبية.
6. إلغاء المعاهدة البريطانية وجميع الاتفاقيات الاستعمارية الأخرى، كالنقطة الرابعة.
7. محاربة المشاريع الاستعمارية والأحلاف العسكرية والعدوانية وعلى رأسها حلف بغداد.
8. إقامة علاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية.

يلاحظ على البرنامج الانتخابي للحزب تشابهه بشكل كبير مع برنامج حزب البعث، ورغم النشاط الكبير للحزب الشيوعي إلا انه لم يحقق النتيجة المرجوة، فقد نجح ثلاثة مرشحين، هم: يعقوب زيادين، وفائق وراد، وعبد القادر صالح، حيث كان مستقلا[117]، ونجاح ثلاثة أعضاء لا يعني بالضرورة زيادة المؤيدين للحزب، بل جاء لسببين:

1- البرنامج الانتخابي الذي طرحه الشيوعيون في مناطق القدس ورام الله ونابلس، كان له أثر واضح في استقطاب الجماهير، فندد الحزب بوجود إسرائيل، وانتقد الدول الغربية الموالية لإسرائيل، في الوقت الذي كان فيه الفلسطينيون يعانون من الاضطهاد السياسي[118].

2- يذكر المجالي أن سبب نجاح فائق وراد عن منطقة رام الله ويعقوب زيادين عن منطقة القدس لأنه لم يترشح من الشخصيات من هو بقوة الشيوعيين، كما أن الناخبين صوتوا لهما نكاية بمنافسيهما الوحيدين مرشحيّ حزب البعث: عبدالله نعواس وحمدي التاجي[119].

رابعا: حركة "القوميون العرب"[120]:

تقدمت بأربعة مرشحين للوصول إلى البرلمان للإسهام في التعبير عن إرادة الأمة وعن أهدافها[121]، وخاضت الانتخابات بشكل علني، وقامت بنشاط مميز في أثناء الإعداد للانتخابات، فعقدت العديد من الندوات والمهرجانات الانتخابية في عمان بالإضافة إلى اللقاءات اليومية مع أعضاء الحركة وخاصة جورج حبش ونزار جردانه لكسب التأييد الجماهيري[122]، ودعت إلى[123]:

1. الوحدة العربية.
2. طرد اليهود من فلسطين، وعدم عقد صلح معهم.
3. القضاء على النفوذ الغربي في المنطقة العربية.
4. اتخاذ سياسة عدم الانحياز سياسة خارجية.
5. المطالبة بإصلاحات اجتماعية على مختلف الصعد: التعليمية والصحية والوظيفية وغيرها.

ورغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الحركة، إلا أنها لم توفق في تحقيق النجاح لأي من مرشحيها، فادّعت أن الانتخابات قد زورت[124].

خامسا: حزب التحرير[125]:

خاض الانتخابات بسبعة مرشحين عن الحزب[126]، وكان تقي الدين النبهاني يصر على دخول الحزب الانتخابات البرلمانية وجلوس مندوبين عنه تحت قبة البرلمان، باعتباره منبراً من منابر الدعوة للحزب وأفكاره[127]، في المقابل كان غانم عبده أحد أعضاء الحزب يرفض فكرة الانتخابات من أساسها، وأن قبول الحزب دخول البرلمان يعني موافقته على دستور الدولة المناقض للشرع الإسلامي[128].

اقتصر نشاط الحزب في الانتخابات على طبع المنشورات، والبيانات التي تعبِّر عن رأي الحزب وموقفه من القضايا السياسية كغيره من الأحزاب الأخرى، كما أن الحزب قام بعقد العديد من المهرجانات الانتخابية في النادي التميمي في الخليل عرض فيه مرشحو الحزب: عبد القديم زلوم، ويوسف الزغير، وأسعد بيوض رأي الإسلام بالمشاكل السياسية في العالم العربي[129]، وعلى

الرغم من نشاط الحزب للحصول على مقاعد: القدس والخليل وجنين وطولكرم فإنه لم يفز من بين مرشحيه إلا أحمد الداعور للمرة الثانية، وفشل فارس إدريس في القدس وحصل على نصف أصوات مرشحي البعث، وأقل من أصوات مرشحي الحزب الشيوعي، وفي الخليل فشل جميع مرشحيه[130]، وبعد فشل الحزب في تحقيق النجاح حذرت الحكومة محمد موسى عبد الهادي الذي فشل في الانتخابات عن منطقة جنين، أن يحرّض مؤيديه للقيام بمظاهرات عنيفة كما فعل عند فشله في انتخابات عام 1954م[131].

سادسا: جماعة الإخوان المسلمون[132]:

شاركوا في الانتخابات بستة مرشحين[133]، وكانوا على درجة من التنظيم، فقد نظم فرع الخليل حملة شملت لقاءات عامة ومسيرات تأييدا لحافظ عبد النبي النتشة[134]، كما عين الإخوان المسلمون رجالاً منهم للإشراف على سير الانتخابات[135].

وأقام أعضاء الإخوان مهرجانات انتخابية عديدة، وفي أثناء الحملات الانتخابية التي قام بها الإخوان المسلمون، حصلت بعض الصدامات مع الأحزاب الأخرى، وخاصة الحزب الوطني الاشتراكي، فقد اتهم الإخوان المسلمون الحزب الوطني بأنه يتقاضى نفقات الدعاية من مصر، وحزب البعث من سوريه، وردّ الاشتراكيون والبعثيون على الإخوان المسلمين باتهامهم بالتعاون مع الإنجليز[136]، ولم ينتج عن هذه الصدامات أية أضرار بالممتلكات أو بالأرواح[137].

ركز الإخوان المسلمون في بياناتهم الانتخابية على الدين الإسلامي كأساس للحكم، وهذا واضح من بيان أسعد الحسني الذي خاض الانتخابات عن منطقة عمان على أساس الدين، ليتخذ من البرلمان منبراً للدعوة الإسلامية، ولبيان أحكامه في معالجة مختلف المشاكل وأداة للكفاح السياسي في كشف خطط الاستعمار، وتبني المصلحة الحقيقية للأمة[138].

نجح أربعة مرشحين من جماعة الإخوان المسلمين، هم: عبد الباقي جمو، عبد القادر العمري، وحافظ عبد النبي النتشة، ومحمد عبد الرحمن خليفة[139].

سابعا: الحزب العربي الدستوري[140]:

خاض الانتخابات (14) مرشحاً من أعضاء الحزب بشكل مستقل[141]، معتمدين على ثقلهم العشائري وارتباطاتهم العائلية الكفيلة بإعادتهم للبرلمان[142]. وكان من بين مرشحي الحزب كامل عريقات الذي رشح نفسه عن منطقة القدس، معتمدا على ثقله العشائري والسياسي، فقد كان أحد أعضاء مجلس النواب لأكثر من دوره، واتخذ من المجلس منبرا للدفاع عن قضايا المواطنين

وحقوقهم، مما ساهم في زيادة شعبيته[143]. كما قام عدد من مؤيديه بجولة في شوارع القدس، يحملون اليافطات مهلّلين، ومكبرين، ومنادين بانتخابه وهذا يعكس مكانته الشعبية[144]. وركز في بيانه الانتخابي على المطالب التالية[145]:

1. تسليح الجيش والحرس الوطني.
2. إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية.
3. قبول المعونة العربية.
4. تجنيد اللاجئين الفلسطينيين.
5. القيام بمشاريع اقتصادية ضخمة لتشغيل الأيدي العاملة في المنطقة.
6. استغلال كنوز البلاد بسرعة، خاصة مشاريع: البوتاس والفوسفات والحديد وتوسيع ميناء العقبة، بحيث يكون اكبر موانىء العالم.

كما أن أنور نسيبّة أحد مرشحي الحزب، عقد اجتماعاً عاماً بسينما الحمراء في القدس، لبحث الأوضاع الراهنة في المنطقة[146]، ورغم نشاط أعضاء الحزب، إلا أنه لم يفز إلا ثمانية أعضاء وهم: سليم البخيت، سابا الشكعة، عمران المعايطة، كامل عريقات، حمد بن جازي، محمد أخو أرشيدة، مصطفى خليفة، صالح المجالي[147].

جاءت مشاركة الحزب في الانتخابات بصورة مستقلة لتجنب الصراع مع الأحزاب الأخرى والابتعاد عن المتاعب، في ظل تصاعد حركة التحرر الوطني التي كانت تسيطر عليها الأحزاب العقائدية، كما أن الحزب أراد أن لا يلزم نفسه بمواقف لا يستطيع التراجع عنها من خلال بيان انتخابي يعلن عنه[148]، كما أن أعضاء الحزب العربي الدستوري في الضفة الغربية كانوا غير راضين عن سياسة الحزب؛ لذلك رشحوا أنفسهم بصورة مستقلة[149].

ثامنا: الحزب العربي الفلسطيني:

شارك في هذه الانتخابات أعضاء من الحزب العربي، الذي يشرف عليه، ويعتني بشؤونه مفتي القدس السابق الحاج أمين الحسيني[150]، وقد ترشح عن الحزب ستة أعضاء لأول مرة من بينهم داوود الحسيني وفائق العنبتاوي، ونجحا في الانتخابات[151]. وتذكر الوثائق العراقية أن الحزب قد تلقى الدعم من السعوديين، حيث قدمت الأموال للحزب، وكان الفضل في نجاح داوود يعود إلى هذه الأموال التي استخدمها في الانتخابات[152].

وخاتمة القول، إن الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية، على الرغم مما ظهر بينها من أجواء خلافية، وتنافس شديد، إضافة إلى التباين الواضح في الانتماءات السياسية والعقائدية. إلا أن أفكارها وطروحاتها تمحورت حول قضايا مصيرية مشتركة، تجلى ذلك من خلال مضامين البيانات والخطابات الانتخابية عبر وسائل مختلفة، فجاءت محتوياتها متشابهة وفقا للظروف السياسية التي يعيشها الأردن والمنطقة العربية بشكل عام، حيث اتفقت جميع الأحزاب على:

أولا: إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية.

ثانيا: قبول المعونات المالية العربية بديلا عن المعونة البريطانية.

ثالثا: إحياء وتفعيل القضية الفلسطينية، ومقاومة الصلح والحلول الانفرادية مع إسرائيل.

رابعا: السير في اتجاه السياسة العربية التحررية الداعية إلى مقاومة الاستعمار.

خامسا: إطلاق الحريات العامة.

سادسا: رفض سياسة الأحلاف لا سيما حلف بغداد.

ويلاحظ أن نتائج الانتخابات أسفرت عن فوز الأحزاب الوطنية التي نجحت نجاحاً كبيراً في تسيير البلاد نحو الطرق التحررية، حيث بدأت بإسقاط حلف بغداد وطرد كلوب باشا من المنطقة.

النابلسي رئيسا للحكومة:

كلف الملك حسين عبد الحليم النمر عضو الحزب الوطني الاشتراكي بتشكيل الوزارة بعد انتهاء الانتخابات، إلا أنه اعتذر عن ذلك بعد مشاوراته مع أعضاء الحزب، واقترح عليه شفيق أرشيدات أن يلتمس من الملك استبداله بسليمان النابلسي لاعتبارات منها: أن النابلسي هو أمين سر الحزب، وفشل في الانتخابات لذلك يكون تنصيبه رئيساً للوزراء ردً اعتبارٍ له[153]. إلا أن النابلسي يذكر بأن الملك قد استدعاه وعبد الحليم النمر إلى الديوان، وطلب منه وبحضور الشريف زيد بن شاكر تشكيل الوزارة قائلا له: "بدنا أبو فارس يؤلف الوزارة" فأجابه النابلسي: "الصراحة أنا رجل حزبي، ورجل عنيف وأخشى، أن لا أستطيع وأنا عندي هاتين الخصلتين أن لا أوفق بين رغبتك ورغبة البلد، واقترح أن تؤلف حكومة جديدة تتبنى سياسة تعمل من خلالها على تحقيق المطالب الشعبية التي انتخب الشعب أعضاء الأحزاب على أساسها وهي: إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية واستبدالها بمعونة عربية، وأن تسير البلاد على النهج التحرري العربي وأن تأخذ مكانتها بين الدول العربية"، ولذلك اقترح النابلسي على الملك أن يشكل عبد الحليم النمر

الحكومة كونه هادئاً ومحبوباً، وله منزلة في البلاد إلا أن عبد الحليم النمر رد قائلا: "أنا تجربتي قليلة وأخي أبو فارس هو رئيس الحزب وهو معروف عربياً ودولياً، وكذلك نحن في الحزب أجمعنا على أن يؤلف الوزارة"[154].

وبعد ذلك توجه الملك إلى النابلسي، وطلب منه تشكيل الوزارة، وأن تأخذ الوزارة أكبر عدد ممكن من الأخوان في مختلف الاتجاهات من أجل البعد عن أية خلافات داخل مجلس النواب، لأننا مقبلون على مرحلة جديدة تحتاج إلى تكاتف كل القوى الوطنية"[155].

وبعد أن كلف الملك النابلسي بتشكيل الحكومة بدأ النابلسي يجري اتصالاته مع الأحزاب السياسية لاستمزاج آراءهم ومدى استعدادهم للمشاركة في الحكومة، وكانت هناك رغبة ملكية في أن يتولى عبدالله الريماوي وزارة الخارجية، إلا أن أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي رفضوا ذلك، وطالبوا بوجوب إسناد حقيبة الخارجية لأحد أعضاء الحزب، وإنهم يرفضون أن يكون عبدالله الريماوي على وجه الخصوص وزيراً للخارجية، فدعا النابلسي كلاً من: منيف الرزاز، وكمال ناصر، وسليمان الحديدي إلى مكتب الحزب الوطني الاشتراكي وقال لهم: "نحن حاضرون هنا لنعرض عليكم وزارة من الوزارات باستثناء وزارة الخارجية" فأصروا على تسلم وزارة الخارجية ولعبدالله الريماوي تحديداً، لكن أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي رفضوا ذلك، وتم في نهاية الأمر حل الخلاف بتولية عبدالله الريماوي وزير دولة للشؤون الخارجية واقتنع أعضاء حزب البعث بذلك، وكان الريماوي يمارس صلاحيات وزير الخارجية فعلاً، وذلك لانشغال النابلسي بتسيير شؤون الوزارة ورئاسة الحزب، وكانت هذه أول مرة في تاريخ الأردن يوضع فيها وزير دولة للشؤون الخارجية[156].

وبعد الانتهاء من مشكلة البعثيين، اتجه النابلسي وأعضاء الحزب إلى منزل عبد القادر الصالح، وهناك واجهتهم مشكلة الجبهة الوطنية التي تضم كلاً من: يحيى حمودة وعبد الرحمن شقير وعبد القادر الصالح، وتم الاتفاق على أن يشارك عبد القادر الصالح في الوزارة بناءً على اقتراح من حكمت المصري[157].

واجهت تشكيل الحكومة مشكلة أخرى، تمثّلت في رغبة بعض الشخصيات الاشتراك في الوزارة، ولكن هذه المشاكل تم التغلب عليها في النهاية[158].

لقد كان من السهل على الملك أن يكلف شخصية معتدلة من غير الحزبين، إلا انه اختار النابلسي رئيساً للوزراء لعدة اعتبارات:

1. إن سليمان النابلسي هو أمين سر الحزب الوطني الاشتراكي الفائز بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات[159].

2. شخصية النابلسي تعد من ألمع شخصيات الحزب وأكثرهم معرفة بصناعة الحكم، وأوسعهم إطلاعا على الشؤون الداخلية والخارجية[160].
3. الوضع الذي ساد الأردن بعد طرد كلوب، وتحول السياسة الأردنية نحو الأقطار العربية، والتي أعلنت التمرد على السياسات التقليدية المرتبطة مع الدول الغربية[161].
4. رغبة الملك في استبدال السياسيين الذين تقدمت بهم السن بدماء جديدة من جيل الشباب من ذوي الاتجاهات الديمقراطية بقوله: "لقد قررت أن الشباب الواعدين سواء كانوا سياسيين أو ضباطاً، ينبغي أن تتاح لهم الفرصة لإظهار مواهبهم وقدراتهم، وأنا أعلم أن بعضهم يساريون، ولكني شعرت مع ذلك انه يتعين عليهم الإيمان بمستقبل بلدهم، وأردت أن أرى كيف سيطلعون بمسؤولياتهم"[162].
5. تأييد الأحزاب له[163].
6. إتفاق أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي على أن يشكل النابلسي الوزارة، مقابل أشراكهم في الحكم[164].

وجه الملك كتاب التكليف لتشكيل الوزارة، على أن تتبنى في سياستها النهوض في اقتصاد البلد وتنظيم جهاز الدولة والموظفين، وإلى تمكين العلاقات مع الدول العربية، وقد وعد النابلسي بتحقيق الحياة الحرة الكريمة للشعب الأردني، والسير على النهج العربي[165].

وبعد المشاورات التي قام بها سليمان النابلسي مع الأحزاب شكل حكومته، وصدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين كل من:سليمان النابلسي: رئيساً للوزراء، ووزيراً للخارجية،عبد الحليم النمر الحمود: وزيراً للداخلية والدفاع،أنور الخطيب: وزيراً للأشغال العامة، شفيق أرشيدات: وزيراً للعدلية والتربية والتعليم،سمعان داود:وزيراً للإنشاء والتعمير، نعيم عبد الهادي: وزيراً للاقتصاد الوطني، صالح المجالي: وزيراً للمواصلات، صلاح طوقان: وزيراً للمالية،صالح المعشر:وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية،عبدالله الريماوي: وزير دولة للشؤون الخارجية،عبد القادر الصالح: وزيراً للزراعة[166].

وكانت هذه الوزارة تضم ستة من أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي، وثلاثة من المستقلين، ووزيرا بعثياً، ووزيراً عن الجبهة الوطنية، وكان من بينهم خمسة يدخلون الوزارة لأول مرة وهم: عبدالله الريماوي وصالح المجالي وصالح المعشر وصلاح طوقان وعبد القادر الصالح ومن بين أعضاء الوزارة ثلاثة نواب.

البيان الوزاري للحكومة:

تقدم النابلسي ببيانه الوزاري في 1956/10/27م، وتضمن معالم سياسة الوزارة الداخلية والعربية والخارجية[167].

فعلى صعيد السياسة الداخلية، أعلنت الحكومة عن عزمها على إرساء قواعد الحياة النيابية الدستورية الديمقراطية، وضمان سيادة القانون، وإطلاق الحريات العامة، وإصدار التشريعات اللازمة لإلغاء القوانين التي تحد من حرية المواطنين، وتعيق نمو الحياة الديمقراطية السياسية، واستبدالها بقوانين تقدمية تتماشى مع سياسة الحكومة القومية التحررية، وفي مقدمة هذه القوانين: الأحزاب، والمطبوعات، والإشراف على البدو، واستبدال قانون الدفاع بقانون جديد وفق أحكام الدستور، وتعديل قانون الانتخاب القائم بقانون يزيل النقائص الموجودة في القانون الحالي[168].

كما أكدت على إعادة النظر في قانون الجهاز الإداري وحماية الموظفين في: تعييناتهم وترقياتهم وتنقلاتهم وحقوقهم من المحسوبية والتعسف، والعمل على رفع مستوى الجيش بتسليحه عسكريا بأحدث الأسلحة، وتطبيق قانون خدمة العلم، والعمل على توحيد النظم والتدريب والدراسة العسكرية مع الجيشين المصري والسوري[169].

أما على صعيد سياستها العربية، فقد أعلن النابلسي أن الحكومة ستسير على النهج العربي في سياستها من أجل تصفية الاستعمار، ونفوذه في الوطن العربي، وأكدت تمسكها باتفاقياتها العسكرية مع مصر وسوريه، وبقيادتها المشتركة، وتطوير علاقاتها مع الدول العربية المتحررة، لتشمل النواحي: السياسية والاقتصادية والثقافية كخطوة نحو تحقيق اتحاد فيدرالي يكون نواة للوحدة العربية المنشودة، وأكدت إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الأردن وسورية[170].

كما أن الحكومة لن تدخر وسعاً في تقديم الدعمين: المادي والمعنوي لدعم كفاح الجزائر لتحقيق الاستقلال. واعتبرت إسرائيل كياناً غير شرعي، يقوم على الغزو والعدوان، وتؤكد رفضها لكل صلح معها، أو الاعتراف بها، أو إقامة علاقات مشتركة، وأعلنت أن سياسة الحكومة قائمة على إبقاء القضية الفلسطينية حية، وتعتبر القضية قضية العرب أجمعين، ولا يحق لأية دولة أن تتخذ فيها أي قرار لا توافق عليه المجموعة العربية وأهل فلسطين[171].

أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد أكد النابلسي أن الأردن ملتزم بالنهج العربي في سياسته الخارجية، وذلك بتحرير السياسة الخارجية من كل اعتبار، أو قيد يعيق توحيدها، أو انسجامها مع السياسة العربية، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع الدول الداعمة

للعرب وقضاياهم وحاجاتهم، وأشار إلى أن الحكومة ستدرس توصيات التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي.

وأعلنت الحكومة رفضها للأحلاف،منها حلف بغداد، وتجنيب الأردن الدخول فيها أو الاشتراك في أي جهاز من أجهزتها لأنه خطر كبير على الأمة العربية. وتطرق بعد ذلك إلى المعاهدة الأردنية البريطانية واعتبرها غير متكافئة، وغير عادلة. ومن هذا المنطلق أعلنت الحكومة عزمها على إنهاء المعاهدة وإجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية، وتصفية قواعدها بعد تأمين المعونة العربية للجيش والحرس الوطني، وتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية السورية الأردنية.

وأكد البيان أن الحكومة ستعمل على تقوية البلد للوقوف ضد الخطر الصهيوني، وضد أعداء العروبة من الاستعماريين[172].

جاء هذا البيان ليتفق إلى حد كبير مع الأهداف والمطالب التي نادت بها الأحزاب والشعب على مدار السنوات السابقة، فقد كانت هذه القضايا،خاصة إنهاء المعاهدة والسير على نهج السياسة العربية ورفض الأحلاف هي أبرز القضايا التي طالب الشعب بتحقيقها.

وجاء البيان الوزاري في السياسة الخارجية مطابقا للسياسة العربية التحررية، خاصة المصرية منها، وقد اعتبر هذا النهج لا سابق له في الوزارات الأردنية، وجاء مخالفا للسياسة الخارجية الأردنية التي كانت تتجه بعلاقاتها نحو الغرب[173]، حتى أن هذه الوزارة اعتبرت موالية لمصر[174].

رأي النواب في البيان:

ناقش نصف النواب البيان الوزاري، فقد تحدث بعضهم في كلمات مشتركة يوم الخميس الموافق 1956/10/29م، أي بعد يومين من صدور البيان، وكان أول المتحدثين كامل عريقات نائب القدس، وتحدث عن البيان بقوله: "بعد الإطلاع على البيان وجدت أنه مستوعب لأغلبية أماني الأردن ملكاً وشعباً، وكل ما نطلبه من هذه الحكومة التي انبثقت عن الشعب أن تنفذ وعودها"[175].

أما فائق العنبتاوي نائب نابلس، فقد تحدث عن البيان بقوله: "إن البيان الذي تقدمت به الحكومة يحمل انعكاساً لروح الشعب وشعور الأمة، ولقد توالت على الحكم فئات أخرى وقدمت بيانات فيها الكفاية عن بعض أحاسيس الشعب والأمة، وقد يكون هذا البيان أقوى بكثير مما سبق"[176]. ووصف عبد الخالق يغمور نائب الخليل البيان بأنه بيان: وطني قومي تحرري[177].

أما أحمد الداعور فقد قال: "إني أتقدم بمناقشة هذا البيان، لأبين بعض الأخطار التي ينطوي عليها حتى اكشف هذا البرقع الشفاف، الذي وضعته على وجهها لتخفي الاستعمار وتغطي أعماله بالألاعيب البهلوانية والألفاظ المبطنة، وذلك حتى تعيّن الأمة موقفها من هذه الوزارة وحتى يعرف السياسيون المحترفون أن غش الأمة وخيم العاقبة، وأن خداعهم لا ينطلي بعد اليوم، فيكون درسا للحكومة لتقف موقفاً صريحاً"[178].

وأشار سعيد العزة إلى أن هذا البيان هو ما ينادي به الشعب، ويقدم الضحايا من أجله، وهذا هو الميثاق الذي تعاهدنا على النضال من أجله، وإنني بلسان الحزب الوطني الاشتراكي ونوابه أؤيد سياسة الحكومة[179].

وأشاد كمال ناصر بهذا البيان بقوله: "إنّ هذا البيان بمجموعه قد فتح آفاقا قومية تحررية جديدة في هذا البلد بعد أن عانى ما عاناه من كبت وحرمان وحكم بوليسي رهيب....والذي يعود بذهنه وخياله قليلا إلى الوراء ليستطيع أن يلتمس مكامن القوة والتجديد في هذا البيان الذي ينسجم مع سياسة الدول العربية المتحررة"[180].

أما يوسف البندك فقد قال: "إنني أمنح الحكومة الثقة لسببين جوهريين،هما: إنها في جوهر بيانها قد ربطت مصير الأردن بالثورة القومية في مصر، ولأن فيها عناصر لا سبيل إلى الشك في قناعتها القومية"[181].

أما عبد الرحمن خليفة، فقد قال: "إننا نقابل بالارتياح ما سجلته الحكومة على نفسها، وقطعت به عهداً أن لا تتوجه في جميع أعمالها إلى ما قد يشتّم منه رائحة الحزبية أو المصالح الشخصية، وقد سجلنا عليها هذا العهد وسنطالبها النظر به. إن الذي جلب الويلات والمصائب لبلادنا العربية الإسلامية، وجر عليها المحن، وازدراها إنما هو الغرب بديمقراطيته المزعومة، ورأسماليته الجشعة، واشتراكيته الناقصة"[182].

وتحدث سليم البخيت عن البيان قائلاً: "إنه جاء شاملاً وافياً يتفق مع رغبات الشعب، والمجلس، لهذا أرى من الإنصاف أن أمنح الثقة لهذه الحكومة، وأن أترك لها المجال لتعمل وتنفذ ما جاء في بيانها الوزاري"[183].

وكان آخر المتحدثين داود الحسيني الذي قال: "يجب أن لا نشتري ضمائر إخواننا المواطنين بمعسول الكلام عن العمل المنتج، فواجبنا نواباً وحكومة السعي لرفع مستوى معيشة الأمة، ورفاهيتها، وسؤددها، لنعتز ولنفتخر أننا مجلس النواب الأول والوزارة الأولى التي انبثقت عنه"[184].

وقد تركزت مطالب النواب في كلماتهم على ما يلي:

1. إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية الجائرة، والتخلص من قيودها وآثارها المالية والعسكرية.
2. قبول المعونة العربية من البلدان العربية المتحررة.
3. إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول المناصرة للقضايا العرب.
4. رفض الأحلاف العسكرية، مهما اختلفت أسماؤها، وأشكالها، ومقاومتها، وتجنيب الأردن الدخول فيها، أو الاشتراك في أي جهاز من أجهزتها وخاصة حلف بغداد.
5. إطلاق الحريات العامة بإلغاء جميع القوانين الرجعية وخاصة الدفاع، واستبدالها بقوانين تقدمية أخرى معبرة عن إرادة الشعب.
6. رفض السّلم مع إسرائيل، واعتبارها كياناً غير شرعي، يقوم على الغزو والعدوان.
7. تأييد الحكومة بالتنسيق مع مصر وسورية على الصعيدين: العسكري والسياسي، وتنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية مع سورية على أساس إنها خطوات هامة في سبيل تصفية الاستعمار من الأردن، وتحقيق الاتحاد مع مصر وسورية.

وجاءت هذه المطالب، لتعكس مدى نقمة الشارع الأردني على الاستعمار البريطاني، ورغبة السواد الأعظم من الأردنيين بإقامة علاقات مع مصر وسورية في معظم النواحي.

وبعد الانتهاء من كلمات النواب ورد رئيس الحكومة عليها، طلب رئيس المجلس حكمت المصري التصويت على الثقة بالحكومة، وبعد التصويت فازت الحكومة بثقة المجلس بـ 39 صوتا مقابل صوت واحد وهو صوت أحمد الداعور الذي حجب الثقة.

وأعلن سليمان النابلسي بعد حصول حكومته على الثقة أنه سيعمل على تحقيق ما جاء في البيان بقوله: "...إنّ هذه الحكومة لن تتخلى عن مسؤولياتها التي ظهرت في بيانها، وأنها لن تتخلى لحظة واحدة عن العمل بما يمليه عليها ضميرها، وما يتطلبه الشعب، ويحقق رغبات هذا المجلس الكريم"[185]. لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني.

October 1956 Parliamentary Elections and Heading Cabinet by the Socialist National Party

Ahmad Al-Qthah, *Qassim University, KSA.*

Abstract

This study addresses October 1956 parliamentary elections in Jordan and heading cabinet by the Socialist National party relying on published and unpublished foreign, Arab and official documentations, memoirs and face-to-face interviews, which are considered as important and informative documentary resource for historical research studies.

The study demonstrated that, on background of the manipulated 1954 elections with participation of militant voters, and attempts by Tawfiq Abu Al-Huda to vote down oppositional candidates, political opposition thus proclaimed for a partial free elections where the 1956 elections were the peak response to their demands. However arrangements for elections were in progress, the Palace was tending to postpone the process considering surrounding conditions of the Israeli invasions across Jordan borders, the fear of widening divisions in the country as a result of disagreements among candidates which discouraged conducting the elections. Finally, the Palace agreed on conducting the elections as they represented the major demand of the participating parties. The parties freely introduced their programs which basically reflected Jordan people's demands as represented by termination of the British-Jordan treaty, resisting Western alliances, cancellation of the British aids and replacing it with Arab aids. The parties thus won the elections and King Hussein was motivated to have Suleiman Al-Nabilsi forming the first coalition cabinet from political parties. People demands including releasing freedoms, termination of the British-Jordan treaty, and alignment with the Arab attitudes of Syria and Egypt have also appeared on the ministerial statement of the Nabilsi's cabinet.

قدم البحث للنشر في 2008/7/13 وقبل في 2009/1/26

الهوامش

(1) د.ك.و 311/2718 تقارير المفوضية العراقية في عمان، الموضوع ما بعد انتخابات الأردن، و27، ص67؛ Rophael Patai:The Ktngdom of Jordan, New Jersey University Prres 1958, p. 56.

(2) مقابلة مع بهجت أبو غربية، عمان 1993/3/22م؛ مقابلة مع ضافي الجمعاني، مادبا 1999/5/12م.

(3) د.ك.و 311/2718، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الموضوع تأليف الوزارة الأردنية، و29، ص 8.

(4) المصدر نفسه.

(5) د.ك.و 311/2719 تقارير المفوضية العراقية في عمان، الموضوع الوزارة في عمان، و39، ص 70.

(6) هاني حوراني، سعيد العدوان: نشوء وتطور المؤسسات التشريعية والنيابية 1929-1957م،(مجلة الأردن الجديد، ع(2)، كانون الأول 1984)، ص 85-86؛ Patai, op. cit, p.59

(7) عبد الحفيظ محمد: هذه الشيوعية في الوطن العربي،(عمان: مطبعة شاهين، د.ت)، ص 61؛ باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب، ترجمة: نادرة الخضري، (بيروت: المؤسسة العربية، 1985)، ص 133.

(8) عبد الحفيظ، هذه الشيوعية، ص 62؛ الكبيسي، حركة القوميين، ص 133.

(9) مديرية المكتبات والوثائق الأردنية، ملف 234/1/1/11 بتاريخ 1955/12/20م، والمودعة في المكتبة الوطنية؛ وزارة الدفاع العراقية، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة(محكمة الشعب)، ج4،(بغداد: مطبعة الحكومة 1959)، ص 137.

(10)رفع المجالي الكتاب التالي يطلب فيه من الملك حل مجلس النواب: "لما كانت مملكتكم العزيزة تواجه في الوقت الحاضر أحداثا هامة،...، ولم تكن هذه الأحداث معلومة وواضحة لدى أفراد شعبكم، عند قيام الانتخابات السابقة، ولما كانت الأحداث تستدعي استفتاء الأمة من جديد فإني التمس من جلالتكم الموافقة على استعمال حقكم الدستوري المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 34 من الدستور، حتى إذا ما لقي ملتمسي هذا قبولا من جلالتكم سأتقدم باستقالة حكومتي لأفسح المجال أمام جلالتكم، لتعهدوا بمهمة الحكم إلى حكومة انتقالية لإجراء انتخابات عامة في البلاد...." . هاني الحوراني وسليم الطراونة: هكذا سقط حلف بغداد في عمان،(قبرص، مجلة الأردن الجديد، ع(2)، 1984)، ص 144-145؛ سمير التنداوي: إلى أين يتجه الأردن،(مصر: الدار المصرية للطباعة والنشر د.ت)، ص 60؛د.ك.و 311/2719، تقارير المفوضية، المظاهرات في الأردن، و62، ص 107.

(11) وزارة الثقافة والإعلام: الوزارات الأردنية 1921- 1976، (عمان: دائرة المطبوعات والنشر د.ت) ص 41.

(12) من أهدافها: إسقاط حلف بغداد، وإنهاء النفوذ البريطاني، وإيجاد مساعدة عربية بديلة للمساعدة البريطانية. The Middle East Journal Washington, Vol. 10. No 2. Spring 1956, p. 186. Patail op,cit, p. 59.

(13) الجريدة الرسمية، ع (1148)، 4 كانون الثاني 1956، ص199-200.

(14) نصت المادة 40 من الدستور بأن الملك يمارس صلاحياته بإرادة ملكية وتكون الإرادة الملكية موقعة من رئيس الوزراء ووزير الداخلية أو الوزراء المختصين، يبدي الملك موافقته بعد توقيعه فوق التواقيع المذكورة. الدستور الأردني، المادة(40)؛ احمد الطراونة: رحلتي مع الأردن، مذكرات، (عمان: مطابع الدستور التجارية، 1997)، ص 60-61؛ مديرية المكتبات والوثائق الأردنية، ملف 248/1/1/11، بتاريخ 1956/1/4م، المودعة في المكتبة الوطنية في عمان.

(15) الجريدة الرسمية، ع(1255)، 5 كانون الثاني 1956م، ص 1149-1150؛ الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص 60-61.

(16) The Middle East journal, Washigton, Vol,10, No.2, Spring 1956, p.187.؛ هزاع المجالي: مذكراتي، (عمان:د.نا،1960)،ص 182.

(17) النقطة الرابعة:هي مشروع الرئيس الأمريكي ترومان الذي صدر عام 1949 وعرف في العالم العربي باسم النقطة الرابعة نسبة إلى المادة الرابعة منه، وتضمن إمكانية تقديم مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية إلى دول الشرق الأوسط الواقعة تحت النفوذ الغربي.

(18)منيب الماضي، سليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين(1900-1959)،(عمان: مكتبة المحتسب، 1988)، ج1، ص 621؛علي محافظة:العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة وحتى إلغاء المعاهدة (1921-1957)، (بيروت: دار النهار للنشر، 1973)، ص 239.

(19) مديرية المكتبات والوثائق الأردنية، ملف 26/1/1/11 بتاريخ 1956/1/7م، المودعة في المكتبة الوطنية، عمان.

(20) حكمت بن الحسن باكير: حقائب وزارية 1921-1992م،(الزرقاء: مؤسسة باكير، 1993م) ص 69.

(21) المجالي، مذكراتي، ص 175.

(22) محافظة، العلاقات، ص 239-240؛حوراني والطراونة، هكذا سقط حلف بغداد، ص 148.

(23) مديرية المكتبات والوثائق الأردنية، ملف 260/1/1/11 بتاريخ 1956/1/10م، المودعة في المكتبة الوطنية، عمان؛ د.ك.و 311/2720، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الاضطرابات في الأردن، و45، ص 113-114.

(24) ملحق الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب، الدورة العادية الثانية، تاريخ 26 كانون الثاني 1956، ص 243-244.

(25) ملحق الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب، الدورة العادية الثانية، الجلسة التاسعة بتاريخ 31/كانون الثاني/ 1956، ص 256. كما أن النائب إسماعيل حجازي طالب بتعديل قانون الانتخاب بقوله: "إن قانون الانتخاب أبسط قواعد الحرية والعدالة ويستوجب وضعه بشكل يكفل تمثيل الشعب تمثيلاً حقيقياً منبثقاً من إرادة الأمة". المصدر نفسه، ص 272.

(26) الحوراني والطراونة، هكذا سقط حلف بغداد، ص 149.

(27) أكرم الحوراني: مذكرات، جريدة العرب اليوم، ع(75)، 1997/7/3م، ص 5؛ محمود المعايطة: حركة الضباط الأحرار وعملية التعريب،(عمان: غير منشور 1998م)، ص 2.

(28) أكرم حوراني، مذكرات، ص 5.

(29)وقع هذه المذكرة عبدالله الريماوي، وعبدالله نعواس عن حزب البعث وسليمان النابلسي وشفيق أرشيدات عن الحزب الوطني الاشتراكي. أكرم حوراني، مذكرات، ص 5.

(30)وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، الوزارات الأردنية،ص 43؛ The Middle East Journal Washington, Vol. 10, No. 3, Spring, 1956, p. 288.

(31) باكير، حقائب وزارية، ص 71-72.

(32) محافظة، العلاقات، ص 252. فعلى سبيل المثال فقد رفض رشاد الخطيب أحد أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي في اللحظة الأخيرة الاشتراك في الحكومة The Middle East, op. cit, p. 288.

(33) سليمان الموسى: أعلام من الأردن، توفيق أبو الهدى وسعيد المفتي، دراسة في السياسية الأردنية، (عمان: الرأي المؤسسة الصحفية الأردنية، 1993) ج2،ص 225.

(34) المرجع نفسه.

(35) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص 63؛ Patai, Op, Cit. P. 60 ويعود تعيين أبو نوار قائداً للجيش بناءً على رغبة الملك حسين، وقد انزعجت السلطات الإسرائيلية من تعيين علي أبو نوار وقالت: "إن تسمية أبو نوار رئيساً لأركان الجيش الأردني يعتبر تركيزاً لميل الجيش نحو مصر، وتساءلت عما إذا كانت العلاقات الإسرائيلية الأردنية ستدخل طوراً دقيقا أكثر مما دخلته العلاقات الإسرائيلية المصرية على طول حدود الهدنة في منطقة غزة". أكرم الحوراني، مذكرات، ص5.

(36) نصت المادتان 53و 54 من الدستور: "على أن الحكومة التي تطرح بيانها الوزاري أن تنظر ماذا سيكون رأي المجلس فيها" بمعنى انه لا يجوز للحكومة التي تتقدم ببيانها الوزاري حل مجلس النواب قبل أن يبدي رأيه في البيان الوزاري. الدستور الأردني المادة: 53-54.

(37) الماضي والموسى، تاريخ الأردن،ج1، ص 635؛ محافظة، العلاقات، ص 252.

(38) أكد المجالي على أن الانتخابات كانت مزورة وكان هو أحد أعضاء مجلس النواب قائلا: "....وأنماط من النواب لو استفتي الشعب في أمرهم لما تبقى منهم في مقاعد النيابية عن الشعب إلا القليل الأقل". المجالي، مذكراتي، ص 189.

(39) النابلسي: مذكرات مسجلة على أشرطة كاسيت لدى ابنه فارس النابلسي.

(40) جريدة فلسطين، 1956/10/18.

(41)جاء تحديد موعد الانتخابات قبل أربعة أشهر من تاريخ الانتخابات عملا بنص المادة 68 من الدستور.

(42) الجريدة الرسمية، ع (1672)، 13/تموز/1956م، ص 1761.

(43)جريدة فلسطين، 1956/10/9م.

(44) الجريدة الرسمية، ع(1297)، 2 تشرين أول 1956م، ص 2122-2142.

(45)جريدة فلسطين، 5 /10/ 1956.

(46) George. L. Harris: Jordan Its people its Sociality its Culture, Cpoland; Hraf press, 1958, p.76-77.

(47)الضباط الأحرار: حركة سرية عسكرية ضمت مجموعة من الضباط تشكلت عام 1948م، وانتهت عام 1957م، عرفت في البداية باسم "التنظيم السري للضباط الوطنيين في الجيش الأردني"،وبعد قيام ثورة 1952م بمصر، عرفت باسم "حركة الضباط الأردنيين الأحرار"، وكانت للحركة هيئة تأسيسية ضمت عناصر من جميع الوحدات العسكرية في الجيش من مختلف الأسلحة: المدفعية، والهندسة، والدروع، ووحدات المشاة ومن أبرز قادتها: شاهر أبو شحوت، ومحمود المعايطه وأحمد زعرور، وكان للحركة نظام داخلي اشتمل على: التأكيد على العلاقات الديمقراطية في اجتماعات الحركة، واعتماد أسلوب الانتخابات للمراكز القيادية، والحرص على أمنها وسلامة أسرارها، وعدم إفشاء هذه الأسرار، وكانت الحركة تهدف إلى طرد كلوب باشا عن قيادة الجيش. شاهر يوسف أبو شحوت: قصة حركة الضباط الأحرار (1952-1957) (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات 1992)، ص 59-60؛مقابلة مع ضافي الجمعاني، مادبا، 1999/5/12م؛ مقابلة محمود المعايطه في منزله، عمان، 1999/4/6.

(48) شاهر أبو شحوت، حركة الضباط الأردنيين الأحرار، ص98.

(49) النابلسي، مذكرات.

(50) R.H.D, Vol. 8, P. 668, F.O, 371/127878, Tel. From British Embassy Amman to F.O, 4/8/1956.؛ د.ك.و 311/2723 تقارير السفارة العراقية في عمان الموضوع الانتخابات، و14، ص 38.

(51) R.H.D, Vol. 8, P. 668, F.O, 371/127878, Tel. From British Embassy Amman to F.O, 4/8/1956.

(52) النابلسي، مذكرات؛ د.ك.و 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع الانتخابات، و14، ص 38؛ ناجي علوش: الثورة والجماهير،(بيروت: دار الطليعة، 1962)، ص 86.

(53) جريدة فلسطين، 1956/10/3م.

(54) المصدر نفسه، 1956/10/15م.

(55) المصدر نفسه، 1956/10/11م.

(56) جريدة الهدى، ع (145)، 1956/10/15م.

(57) علي سعادة: تاريخ المعارضة السياسية في الأردن 1921-1993،(عمان: جريدة الدستور، ع(9319) 1993)، ص 19.

(58) Naseer Aruri: Jordan A study in Political Development (1921-1965) (The Hayne Mattinus), Wijhof, (1972) p.134.

(59) ازدادت الاعتداءات الإسرائيلية على الأردن في عام 1956م لقلق إسرائيل من التطورات الداخلية في الأردن، وخاصة بعد فشل الحكومات المتعاقبة بضم الأردن لحلف بغداد وانتصار الحركة الوطنية بالإعلان عن إجراء انتخابات حرة نزيهة، وتوقيع الأردن اتفاقية عسكرية ثلاثية في عمان بين سوريا والأردن ومصر في 2 تشرين الأول 1956م، والتي كانت تهدف إلى توحيد جبهات الدول المتعاقدة، بالتركيز على الجهود وتنسيق الخطط العسكرية بتبادل المساعدة لتقوية إجراءات الدفاع المشترك لديها تحت قيادة موحدة، من أجل الرد على أي اعتداء عليها، والمحافظة على امن وسلامة شعوبها. R.J.F., Vol.10, P.38, F.O 371/121503, Tel. From B.E Tel Aviv. to F.O, 5/12/1956؛ وزارة الدفاع العراقية، محكمة الشعب، ج3، ص 1143؛ Arurl, op. cit., p. 134.

(60) جريدة الهدى، ع (144)، 1956/10/11، ص 1.

(61) المصدر نفسه، ع (146)، 1956/10/13، ص 1.

(62) R.J.F, Vol. 10, P. 42, F.O 371/121503, Tel Tel Aviv to F.O 5/12/56.

(63) مصطفى الأنصاري:أمام المسجد الأقصى تذكره الوثائق بأنه شخص معروف بإخلاصه وولائه للأسرة الهاشمية. R.J.F, Vol 2, P. 373, F.O 371/127990, Bristish Embassy, Amman to F.O.23/8/1956.

(64) R.J.F, Vol 2, P. 373, F.O 371/127990, Bristish Embassy, Amman to F.O.23/8/1956.

(65) علي أبو نوار: حين تلاشت العرب مذكرات في السياسة العربية 1948-1962م، (لندن: دار الساقي، 1990)، ص 250.

(66) المصدر نفسه.

(67) R.H.D, Vol.8, P.674, F.O 371/121469, From B.E. Amman to F.O, London, 17/10/1956.

(68) علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص 251.

(69) يعقوب زيادين: البدايات، سيرة ذاتية ... أربعون عاما مع الحركة الوطنية،(عمان: دار ابن خلدون، 1980)، ص 73.

(70) R.H.D, Vol.8, P.671, F.O 371/121469, From British Embassay Amman to F.O 29/9/1956.

(71) R.H.D. Vol.8, P. 667, F.O 371/121469, From British Emabassy, Amman to F.O, 4/8/1956.؛ د.ك.و 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع الحزبية الشيوعية والبعثية في الأردن الانتخابات والترشيحات، و42، ص 81.

(72)جريدة فلسطين، 1956/10/13م.

(73)جريدة الدفاع، ع (6288)، 1956/10/21.

(74)جريدة الدفاع، ع(6277)، 1956/10/10.

(75) Harris, op. cit, p. 84؛ راتب صالح المجالي: قانون الانتخابات الأردني،(عمان:د.نا 1993م)، ص 103-108.

(76) Harris, op. cit, p. 84؛ راتب المجالي، قانون الانتخابات، ص 103-108.

(77)راتب المجالي، قانون الانتخابات، ص 106-108.

(78) برزت الأحزاب السياسية العقائدية على الساحة الأردنية بعد وحدة الضفتين وصدور الدستور، وقبلهما لم يعرف الشارع الأردني الأحزاب العقائدية، فالأحزاب كانت أردنية تعمل لتحقيق أهداف تتعلق بالأردن وبالسياسية العامة العربية كالوحدة بين الأقطار وكانت المعارضة تهدف إلى الإصلاح ضمن الدولة الأردنية. الماضي، والموسى، تاريخ الأردن ج1، ص_597؛ جمال الشاعر: سياسي يتذكر تجربته في العمل السياسي،(لندن: رياض الريس للكتب، 1987)، ص 160-161.

(79) R.H.D. Vol. 8, P.671, F.O 371/121469, From British Embassy Amman to F.O, London, 29/9/1956.

(80) د.ك.و 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع الانتخابات، و31، ص 67.

(81) الحزب الوطني الاشتراكي: تأسس في تموز 1954م، وتألفت هيئته التأسيسية من: سليمان النابلسي، وهزاع المجالي، وعبد الحليم النمر، وأنور الخطيب، وحكمت المصري ونجيب الأحمد. ومن أهم مبادئه: اعتبار الأردن وشعبه جزءأ من الوطن العربي والأمة العربية،والحفاظ على النظام القائم،وتحرير الشعب من الفقر والأمية،وتحرير الوطن العربي من السيطرة الأجنبية.المجالي، مذكراتي،ص 142-143؛ نجيب الأحمد: فلسطين تاريخا ونضالا، (عمان: دار الجليل،1985)، ص 628؛ مروان أحمد العبدلات:خريطة الأحزاب الأردنية،(عمان: مؤسسة البلسم، 1992)، ج1، ص 83.

(82) وأبرز مرشحي الحزب: سلمان النابلسي، عبد القادر طاش، عبد الحليم النمر، صالح المعشر، شفيق إرشيدات، داوود الرواحنة، نعيم القسوس، حكمت المصري، أنور الخطيب، سعيد العزة، محمد سالم الذويب، نعيم عبد الهادي، نجيب الأحمد، حافظ الحمد الله. جريدة فلسطين، 1956/10/11م.

(83) المجالي، مذكراتي، ص 198؛ النابلسي، مذكرات.

(84) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً، ص 138.

(85) أعلن سليمان النابلسي وعبد القادر طاش بأنهما يخوضان الانتخابات عن منطقة عمان على أساس مبادىء الحزب. جريدة الدفاع، ع (6286)، 1956/10/21م.

(86) المجالي، مذكراتي، ص 200؛ Harris, op. cit, p. 77-78.

(87) النابلسي، مذكرات.

(88) هم: عبد الحليم النمر الحمود، حكمت المصري، شفيق أرشيدات، نعيم عبد الهادي،صالح المعشر، سعيد العزة، نجيب الأحمد،حافظ الحمد الله، عبد القادر طاش، محمد سالم ذويب، شراري الرواحنة.

(89) النابلسي، مذكرات؛ موسى عادل بكيز اشردان: الأردن بين عهدين (د.م:د.نا،1973)، ص 180.

(90) الشاعر، سياسي يتذكر، ص 190-191.

(91) النابلسي، مذكرات؛علي محافظة: سليمان النابلسي نشأته والعوامل التي أثرت في تكوين شخصيته، بحث ضمن ندوة سليمان النابلسي، قراءة في سيرته وتجربته،(عمان: مركز الأردن للدراسات والمعلومات، 1997)، ص 31.

(92) النابلسي، مذكرات؛ د.ك.و 311/2727، تقارير السفارة العراقية في عمان، الصراع بين الملك والحكومة، و95، ص 156. ويذكر النابلسي بأن الحكومة عملت على شطب أسماء المؤيدين له وخاصة العجارمة الذين أعلنوا عن تأييدهم له فعندما كانوا يذهبون إلى مراكز الاقتراع المخصصة لهم فكانوا لا يجدون أسماءهم في جداول الناخبين بل في أماكن أخرى. النابلسي، مذكرات.

(93) حزب البعث العربي الاشتراكي:تأسس في الأردن عام 1947م، وبدأ نشاطه سراً، لاستقطاب أعضاء جدد إلى صفوفه وتألفت هيئته التأسيسية من: أمين شقير، وعبدالله الريماوي، وعبدالله نعواس، وبهجت أبو غربية، ومنيف الرزاز، وسليمان الحديدي،وفي تاريخ 5 شباط 1952م، تقدم الحزب بطلب ترخيص إلى الحكومة للتخلص من الملاحقة القضائية والإدارية لأعضائه. لم توافق الحكومة الأردنية على ترخيصه، بحجة أن أهداف الحزب كانت تدعو إلى مقاومة نظام الحكم وكيان الدولة، وهذا يخالف أحكام الدستور، إلا أن مؤسسي الحزب لم يقتنعوا بهذا الرفض، لذلك بعد صدور قانون الأحزاب عام 1954م أقام أعضاء الحزب دعوى لدى محكمة العدل العليا الأردنية، وقررت في 1955/8/28م فسخ قرار مجلس الوزراء، وبذلك أصبح الحزب قائماً واقتصر برنامج الحزب خلال الأعوام 1950-1955م على:تعريب قيادة الجيش الأردني، السماح بتأسيس الأحزاب السياسية،الغاء

المعاهدة الأردنية البريطانية،إلغاء قوانين الدفاع الأردنية، وإجراء انتخابات حرة. بهجت أبو غربية: عبدالله الريماوي كما عرفته مخطوط، ص 15؛ مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، 1940-1963م،(دمشق:د نا،د.ت)، ص 173؛الماضي والموسى، تاريخ الأردن،ج1، ص 598؛ سليمان صويص: خريطة الأحزاب السياسية في الأردن، (الأردن الجديد، ع18/17، 1990)، ص 126؛ محافظة، العلاقات، ص 194-195؛ Agil Hyder Hassan Abidi: Jordan Apolitical study from 1948-1957, Bombay, Asia publishing House , 1965, p. 201.

(94) من أبرز مرشحي الحزب: سليمان الحديدي، إبراهيم العابد، فرح اسحق، مصطفى الخصاونة،فايز مبيضين، مرضى قطامين، سالم صقر، عبدالله الريماوي، كمال ناصر، حمدي التاجي الفاروقي، عبدالله نعواس، بهجت أبو غربية، حمدي عبد المجيد، حسني الخفش، مصطفى عودة، فريد غنام.جريدة فلسطين، 1956/10/11م.

(95) مقابلة مع بهجت أبو غربية، عمان 1999/3/22م؛ د.ك.و، 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع الانتخابات، و14، ص 38.

(96) النابلسي، مذكرات؛ وتذكر الوثائق العراقية أن علي أبو نوار اجتمع مع أعضاء حزب البعث قبل الانتخابات. د.ك.و. 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان الموضوع الانتخابات، و14،ص 38.

(97) R. H.D, Vol.8, P. 72, F.O 371/121469, From British Embassy Amman to Foreigh Office, London, 29/9/1956.

(98) مقابلة مع بهجت أبو غربية، عمان 1999/3/22. كما أن إعداد البرنامج الانتخابي لم يكن من فراغ فقد عقد الحزب عددا من الاجتماعات حتى توصل إلى هذا البيان الانتخابي وجاء على ضوء المعطيات السياسية السائدة على الساحة. محمد جوهر: من الذاكرة،(عمان: دار الكرمل، 1993)، ص 37.

(99) مقابلة مع بهجت أبو غربية، عمان 1999/3/22؛ د.ك.و 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان الموضوع الحزبية الشيوعية والبعثية في الأردن، و42، ص 81.

(100) R.H.Dvol.8, P. 671, F.O 371/121469, British Embassy to F.O, London 29/9/1956؛جريدة فلسطين 56/10/13.

(101)جريدة فلسطين، 56/10/14.

(102) المصدر نفسه 56/10/18.

(103) د.ك.و 311/2733، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع الانتخابات، و14، ص 38.

(104) ناجي علوش، الثورة والجماهير، ص 106؛ مقابلة مع بهجت أبو غربية، عمان 1999/3/22م.

(105) Harris, op. cit, p. 78؛ مقابلة مع بهجت أبو غربية، عمان 1999/3/22م.

(106) الحزب الشيوعي:أسس عام 1951م بصورة سرية في الأردن، ونشط الحزب بفاعلية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وتألفت هيئته التأسيسية من: فؤاد نصار، ونبيه أرشيدات، ويعقوب زيادين، وعيسى مدانات، وفهمي السلفيتي. ومن أهم المبادئ التي نادى بها الشيوعيون: إجراء تغيرات ديمقراطية في البلاد، وإقامة حكم وطني في البلاد، تعريب قيادة الجيش الأردني،المطالبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية لصالح العمال والفلاحين، إيجاد حل عادل لمشكلة فلسطين، وعودة اللاجئين إلى بيوتهم، توحيد نضال الشعب العربي ضد الأنظمة المحافظة والإمبريالية. مقابلة مع يعقوب زيادين، عمان 1999/5/3؛ صويص، خريطة الأحزاب السياسية في الأردن، ص 124؛ أمنون كوهين: الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949-1967، ترجمة: خالد حسن،(القدس: مطبعة القادسية، 1988)، ص 49-50؛ محافظة، العلاقات، ص 195؛ كريم السيد: فصائل الحركة الوطنية،(قبرص، الأردن الجديد، ع (18/17)، السنة السابعة 1990)، ص 113؛ A gil Abidi., op. cit., p. 204.

(107) عبد الرحمن شقير، شكري شاهين، فائق وراد، يعقوب زيادين، جودت شهوان، إبراهيم الحباشنة، فخري أسعد، عبد القادر الصالح، فايز الروسان، عبد المجيد أبو حجلة. جريدة فلسطين 1956/10/11م؛ مقابلة مع يعقوب زيادين عمان 1999/5/3م؛ د.ك.و، 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان الموضوع الانتخابات، و14، ص 38.

(108) R.H.D. Vol. 8, P. 672, F.O 371/12469, From British Embassy Amman to F.O, London 29/9/1956. كانت الجبهة هي الهيئة السياسية العليا للحزب، يرفع شعاراتها ويعمل بقراراتها. عبد الحفيظ محمد، هذه الشيوعية، ص 50؛ مقابلة مع يعقوب زيادين، 1999/5/3م.

(109) مقابلة مع يعقوب زيادين عمان 1999/5/3م؛ د.ك.و،311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع الانتخابات، و14، ص 38.

(110) زيادين، البدايات، ص 74.

(111) المجالي، مذكراتي، ص 43.

(112) R.H.D. Vol.8, P. 671, F.O 371/121469, British Embassry Amman to Foreigh Office London, 29/9/1956.؛ مقابلة مع يعقوب زيادين، عمان، 1999/5/3م. فقد صرح عبد الرحمن شقير قائلا: " خير للأردن أن تستولي عليه إسرائيل، من أن تأتي القوات العراقية إليه". د.ك.و 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان والحزبية والشيوعية والبعثية في الأردن، الانتخابات والترشيحات، و42،ص 80.

(113) د.ك.و 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع الانتخابات، و31، ص 67.

(114) المصدر نفسه.

(115) جريدة فلسطين 1956/10/3م. وقد خاض الانتخابات عن منطقة عمان وهو معتقل، وحصل على أصوات مرتفعة. زيادين، البدايات، ص 75.

(116) زيادين، البدايات، ص75؛ د.ك.و 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع (الحزبية، الشيوعية، البعثية في الأردن)، و42، ص 81.

(117) زيادين، البدايات، ص 75.

(118) Harris, op.cit, p. 811؛ الشاعر، سياسي يتذكر، ص 119.

(119) المجالي، مذكراتي، ص 197-198.

(120) حركة القوميون العرب:تأسست عام 1952م في الأردن، وجاءت نشأتها على يد بعض خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت ومن أبرز زعمائها: جورج حبش ووديع حداد، أمّا أبرز أعضائها في الأردن فهم: حمد الفرحان، جعفر الشامي، نزار جردانة، محمد ربيع، نايف حواتمة. ونادت الحركة بما نادى به البعثيون، إلا أنها عارضت قيام وحدة الضفتين، ودعت إلى ضرورة توحيد العرب فوق أي اعتبار. محافظة، العلاقات، ص 195؛ Abidi., op.cit., p 204 Agil,؛ كوهين،الأحزاب، ص 139؛جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص 161.

(121) جورج حبش، نزار جردانة، محمد العمد، أحمد الطوالبة. جريدة فلسطين 1956/10/11م.

(122) المصدر نفسه، ص 1؛ الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص 134.

(123) كوهين، الأحزاب السياسية، ص 142؛الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص 134.

(124) كوهين، الأحزاب السياسية، ص 142.

(125) حزب التحرير:تأسس سراً على يد تقي الدين النبهاني، وفي 17 تشرين الثاني عام 1952 تقدم أعضاء الحزب المؤسسون وهم: تقي الدين النبهاني وداود حمدان ومنير شقير،وغانم عبده بطلب رسمي إلى وزارة الداخلية بهدف الحصول على ترخيص وبعد أن نظر سعيد المفتي وزير الداخلية ورئيس الوزراء بالوكالة في الطلب قام برفضه؛ لأن أهداف الحزب تعارض الدستور نصاً وروحاً، فعلى سبيل المثال هذا الحزب لم يرض بمبدأ التعاقب، وطالب الحزب بحكم منتخب، ولم يعترف بالقومية أساساً سياسياً، بل اعتبر أن الدين الإسلامي يحل محلها، ومن أهم أهدافه: توحيد البلاد الإسلامية، إقامة دولة الخلافة التي تتماشى مع مبادىء الإسلام ومعطياته. كوهين، الأحزاب السياسية 289؛ الماضي والموسى، تاريخ الأردن،ج1، ص 598؛ Agil Abidi, op. cit., p. 201؛محافظة، العلاقات، ص 196.

(126) فارس ادريس، عبد القديم زلوم، اسعد بيوض، يوسف الزعتر، محمد موسى عبد الهادي، أحمد الداعور، عبد العزيز الخياط. عوني جدوع العبيدي: حزب التحرير الإسلامي، (د.م:د.نا،1992)ص 128.

(127) المرجع نفسه، ص 72.

(128) المرجع نفسه.

(129)جريدة فلسطين، 1956/10/18م، ص 1.

(130) كوهين، الأحزاب السياسية، ص 298-299؛ جدوع، حزب التحرير، ص 72-73؛ Harris, op, cit, P. 83

(131) كوهين، الأحزاب السياسية، ص 298، جدوع، حزب التحرير، ص 73.

(132) جماعة الإخوان المسلمون: تعود هذه الحركة في نشأتها إلى عام 1946م، وكانت فرعاً لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، ومن أبرز زعمائها في الأردن: عبد اللطيف أبو قورة، وعبد الرحمن خليفة، ويسمى بـ: المراقب العام، وتدعو الجماعة إلى- التضامن الإسلامي، ومعاداة الغرب،وتطبيق النظام الإسلامي،وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية لعام 1948م، وتعريب قيادة الجيش= كوهين، الأحزاب السياسية، ص 203-204؛ ك.و 311/2717، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الموضوع تقرير شهر آب 1954، و56، ص 113؛ محافظة، العلاقات، ص 195؛ Agil Abidi, op. cit, p. 201

(133) عبد الباقي جمو، عبد القادر العمري، حافظ عبد النبي النتشة، محمد عبد الرحمن خليفة، اسعد الحسيني، يوسف العظم، فلسطين، 1956/10/13م.

(134) موسى زيد الكيلاني: الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين،(عمان: دار البشر، 1994)، ص 39.

(135) المرجع نفسه.

(136) علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص 251.

(137) R.H.D. Vol. 8, P. 672, F.O 371/12469, From British Embassy Amman to F.O, London 29/9/1956.

(138) فلسطين 1956/10/11م.

(139)الموسى، أعلام من الأردن، ج2، ص 68؛ Harris, op. cit, p. 83

(140) الحزب العربي الدستوري: تأسس في عمان في نيسان 1956م، وأطلق عليه من باب التندر الماو ماو؛ تعود التسمية إلى حركة الماو ماو في كينيا، والتي كانت تقاوم الاستعمار البريطاني هناك، ولعل سبب التسمية يعود إلى أن أعضاء الحزب كانوا جالسين ذات مرة، ودار حوار ونقاش بينهم، حيث يتحدثون من دون الاستماع والإصغاء بعضهم لبعض، فقال أحد أعضاء الحزب، وأكبر الممولين له توفيق القطان، ما لكم تتحدثون معا مثل الماو ماو، ولعله كان يمزح، ولكن التسمية بقيت ملاصقة لهم خاصة أن الماو ماو كانت ضد بريطانيا. وتألفت هيئته التأسيسية من: رياض المفلح، وأحمد الطراونة، وعبدالله الكليب، وسليم البخيت، ومحمود أبو الغنم، وإسماعيل حجازي. وكان يهدف إلى: تحرير البلاد من السيطرة الأجنبية، ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين،والتعاون مع البلدان الإسلامية، وتقوية الروابط الاقتصادية مع الدول العربية. الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص 56؛ الماضي والموسى،تاريخ الأردن،ج1، ص 601؛ عبد الرحمن شقير: من قاسيون إلى ربة عمون، رحلة العمر،(عمان: الأردن الجديد، 1991)، ص 85؛ Agil Abidi., op. cit., p. 201.

(141) من أبرز مرشحي الحزب: مصطفى خليفة، سليم البخيت، عبدالله الكليب، محمود كريشان، سابا العكشة، محمد أبو الغنم، حمد بن جازي، كامل عريقات، أنور نسبية، علي عقل، فوزي جرار، إسماعيل حجازي، عبد الفتاح درويش، محمد أخو ارشيدة. فلسطين 1956/10/11م.

(142) المجالي، مذكراتي، ص 200؛ Harris, op. cit, p. 78.

(143)جريدة فلسطين، 1956/10/18م.

(144) المصدر نفسه، 1956/10/19م.

(145) المصدر نفسه.

(146) المصدر نفسه، 1956/10/18م.

(147) المصدر نفسه، 1956/10/11م.

(148) R.H.D. Vol. 8, P. 672, F.O 371/121469, British Embassy Amman to F.O, London, 29/9/1956.

(149) د.ك.و 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع الانتخابات، و14، ص 38.

(150) Harris, op. cit, p. 83.

(151) جريدة الهدى (1494) 19 تشرين الأول 1956م، ص 1 Harris, op. cit, p. 83.

(152) د.ك.و 311/2723، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع الانتخابات، و31، ص 67.

(153) الشاعر، سياسي يتذكر، ص 191؛ علي أبو نوار،حين تلاشت العرب، ص 254.

(154) النابلسي، مذكرات.

(155) المصدر نفسه.

(156)المصدر نفسه

(157) المصدر نفسه.

(158) المصدر نفسه.

(159) المعايطة، الجيش، ص 11.

(160) المجالي، مذكراتي، ص 201.

(161) سليمان الموسى: الإعلام من الأردن، دراسة في التاريخ السياسي الحديث، هزاع المجالي، سليمان النابلسي، وصفي التل، (عمان: دار الشعب، 1986)،ج1، ص 77.

(162) King Hussain: Uneasy Lies the Head An Autobiography, London, Heinmann, 1962, p.128

(163) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً، ص 639.

(164) النابلسي، مذكرات.

(165) الجريدة الرسمية، ع(1302) 1956/10/3.

(166) وزارة الثقافة والأعلام، الوزارات، ص 44-45.

(167) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس النواب، العدد (7)، 27 تشرين أول 1957، مجلد1، ص 1.

(168) المصدر نفسه، ص 1-6.

(169) المصدر نفسه، ص 2.

(170) المصدر نفسه، ص 3.

(171) المصدر نفسه، ص 4.

(172) المصدر نفسه.

(173) Mohamad, Ibrahim Faddah: The Middle East In Transition A study of Jordan Foreign policy, London, Asia Publishing in House, 1974, p. 208.

(174) أنتوني أيدن: مذكرات أنتوني أيدن، ترجمة:خيري حماد، القسم الثاني(بيروت: دار مكتبة الحياة، 1961)، ص 364؛ Mohammad Faddah, op, cit, p. 208,

(175) ملحق الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب، العدد (7) تاريخ 29 تشرين أول 1957، مجلد(1)، ص 11.

(176) المصدر نفسه، ص11.

(177) المصدر نفسه، ص 11-12.

(178) المصدر نفسه، ص 15.

(179) المصدر نفسه،ص 16.

(180) المصدر نفسه، ص 27.

(181)المصدر نفسه، ص 37.

(182) المصدر نفسه، ص 39.

(183) المصدر نفسه، ص 40-41.

(184) المصدر نفسه، ص 45.

(185) المصدر نفسه، ص 50.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر غير المنشورة:

1- أبو غربية، بهجت: عبدالله الريماوي كما عرفته، مخطوطة.

2- المعايطة، محمود: حركة الضباط الأحرار وعملية التعريب، عمان 1998.

3- النابلسي، سليمان: مذكرات، مسجلة على أشرطة محفوظة لدى ابنه فارس النابلسي.

ثانيا: الوثائق العربية غير منشورة:

أ- مديرية المكتبات والوثائق الأردنية الملفات رقم:

260/1/1/11،25/1/1/11 26،/1/11،248/1/1/11 234،/1/1/11

ب- وثائق البلاط الملكي العراقي والمحفوظة لدى دار الكتب والوثائق ببغداد (د.ك.و)

ثالثا: الوثائق الأجنبية غير منشورة:

1- Records of The Hashemite Dynasties Trans Jordan Edited: Adel Rush, Vol 8, England, Oxford, 1995.(R.H.D)

2- Ruling Families of Arabia Jordan the Royal Family of Al-Hashim, Edited Adel Rush, Vol 2, Oxford, England, 1991.(R.J.F)

رابعا: الوثائق العربية المنشورة:

1- الجريدة الرسمية الأردنية، لعام 1956.

2- الدستور الأردني الصادر لعام 1952 وجميع تعديلاته.

3- محاضر مجلس النواب الأردني، لعام 1956

4- وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، الوزارات الأردنية (1921-1976) عمان:منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، د.ت.

5- وزارة الدفاع العراقية، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة(محكمة الشعب)، ج3،4،بغداد، مطبعة الحكومة 1959.

خامسا: المذكرات:

1- أبو شحوت، شاهر يوسف: قصة حركة الضباط الأردنيين الأحرار 1952-1957، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات 1992.

2- أبو نوار، علي: حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية (1946-1948)، لندن: دار الساقي، 1990.

3- أيدن، أنتوني: مذكرات أنتوني أيدن، ترجمة: خيري حماد، القسم الثاني، بيروت: دار مكتبة الحياة، 1961.

4- جوهر، محمد: من الذاكرة، عمان: دار الكرمل، 1993.

5- زيادين، يعقوب: البدايات، سيرة ذاتية ... أربعون عاما مع الحركة الوطنية، عمان، دار ابن خلدون، 1980.

6- الشاعر، جمال: سياسي يتذكر، تجربته في العمل السياسي، لندن: رياض الريس للكتب، 1987.

7- شقير، عبد الرحمن: من قاسيون إلى ربة عمون، رحلة العمر، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1991.

8-الطراونة، أحمد: رحلتي مع الأردن، مذكرات، عمان، مطابع الدستور التجارية، 1997.

9- المجالي، هزاع: مذكراتي، عمان: د.نا 1960.

سادسا: الصحف:

1- الدستور (عمان) 1993.

2- الدفاع (القدس) 1956.

3- العرب اليوم (عمان) 1997.

4- فلسطين (القدس) 1956.

5- الهدى (نيويورك) 1956.

سابعا: المصادر والمراجع العربية والمعربة:

الأحمد، نجيب. (1985). **فلسطين تاريخا ونضالا**، عمان: دار الجليل.

باكير، حكمت بن الحسن. (1993). **حقائب وزارية** (1921-1992) الزرقاء: مؤسسة باكير.

التنداوي، سمير. (د.ت). **إلى أين يتجه الأردن**، مصر: الدار المصرية للطباعة والنشر.

دندشلي، مصطفى. (د.ت). **حزب البعث العربي الاشتراكي 1940-1963**، دمشق:(د.نا).

شردان، موسى عادل بكزرا. (1973). **الأردن بين عهدين**، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.

علوش، ناجي. (1962). **الثورة والجماهير**، بيروت: دار الطليعة.

العبداللات، مروان أحمد. (1992). **خريطة الأحزاب السياسية الأردنية**، عمان: مؤسسة البلسم.

العبيدي، عوني جدوع. (1992). **حزب التحرير الإسلامي**، (د.م): (د.نا).

الكبيسي، باسل. (1985). **حركة القوميين العرب**، ترجمة، نادرة الخضري، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

كوهين، أمنون. (1988). **الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949-1967**، ترجمة: خالد حسن، القدس: مطبعة القادسية.

الكيلاني، موسى زيد. (1994). **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين**، عمان: دار البشير.

محافظة، علي. (1973). **العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الأمارة وحتى إلغاء المعاهدة (1921-1957)**، بيروت: دار النهار للنشر.

محمد، عبد الحفيظ. (د.ت). **هذه الشيوعية في الوطن العربي**، عمان: مطبعة شاهين.

الموسى، سليمان. (1986). **أعلام من الأردن، هزاع المجالي، سليمان النابلسي ووصفي التل**، ج1، عمان: دار الشعب.

الموسى، سليمان. (1993). **أعلام من الأردن، توفيق أبو الهدى وسعيد المفتي**، دراسة في السياسية الأردنية، ج2، عمان: الرأي المؤسسة الصحفية الأردنية.

الموسى، سليمان والماضي، منيب. (1987). **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900-1959**، ج1، عمان: مكتبة المحتسب،.

ثامنا: الكتب الأجنبية:

Abidi, Aqil. (1965). *Jordan Apolitical Study (1948-1957) Bombay*, Asia Publishing House.

Aruri, Naseer. (1972). *Jordan A study in Political Development (1921-1965) The Hayne*, Mattinus, Wijhof.

Faddah, Mohamad Ibrahim. (1974). *The Middle East In Transition A study of Jordan Foreign Policy*, London, Asia Publishing in House.

Harris, George. (1958). *Jordan, its People, its Society, its Culture*, New Haven, Harf Press.

King Hussain. (1962). *Uneasy lies the Head An Auto Biography*, London Heinemann.

Patai, Rophael. (1958). *The Kingdom of Jordan Princeton*, University Press.

تاسعا: الأبحاث:

الحوراني، هاني والطراونة، سليم. (1984). هكذا سقط حلف بغداد في عمان، قبرص: **مجلة الأردن الجديد**، ع(2).

الحوراني، هاني والعدوان، سعيد. (1984). نشوء وتطور المؤسسات التشريعية والنيابية 1929-1957م، قبرص: **مجلة الأردن الجديد**، ع(2)، كانون الأول.

السيد، كريم. (1990). فصائل الحركة الوطنية، قبرص: **مجلة الأردن الجديد**، ع (18/17)، السنة السابعة.

صويص، سليمان. (1990). خريطة الأحزاب السياسية في الأردن، قبرص: **مجلة الأردن الجديد**، ع(18/17).

محافظة، علي. (1997). سليمان النابلسي، نشأته والعوامل التي أثرت في تكوين شخصيته، بحث ضمن ندوة "**سليمان النابلسي قراءة في سيرته وتجربته**"، عمان: مركز الأردن للدراسات والمعلومات.

عاشرا: دراسات أجنبية منشورة:

1- The Middle East Journal, Washington Vol 10, No. 2 Spring 1956.

2- The Middle East Journal Washington, Vol 10, No.3, Spring 1956.

حادي عشر: المقابلات الشخصية:

1- بهجت أبو غربية، في مطبعته، عمان، 1999/3/22.

2- ضافي الجمعاني، في منزله، مادبا، 1999/5/12.

3- محمود المعايطة، في مقر حزب البعث، عمان، 1999/4/6.

4- يعقوب زيادين، في عيادته، عمان، 1999/5/3.